النزاع على الموارد الهيدروكربونية بالمنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص
دراسة في الجغرافيا السياسية

أ.م.د. ماهر حمدي محمد عيش
أستاذ الجغرافيا البشرية المساعد
قسم الجغرافيا، كلية الآداب
جامعة المنوفية
mahranbasha22@yahoo.com

doi: 10.21608/jfpsu.2021.100774.1140

النزاع على الموارد الهيدروكربونية بالمنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص دراسة في الجغرافيا السياسية

مستخلص

تعد المنطقة الاقتصادية الخالصة إحدى أهم مناطق الولاية البحرية الوطنية للدول الساحلية ، وتمتلك الدولة الساحلية في تلك المنطقة الحقوق السيادية لغرض استكشاف واستغلال وحفظ وإدارة الموارد الطبيعية ، وقد اتخذت مشكلة قبرص بعداً اقتصادياً منذ بداية القرن الواحد والعشرين ، تجلى في النزاع على الموارد الهيدروكربونية بالمنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص ، وينطوى ذلك النزاع على عدة نزاعات فرعية ، أولها النزاع المحلي بين جمهورية قبرص والجمهورية التركية لشمال قبرص ، وثانيها النزاع بين جمهورية قبرص وتركيا على امتداد المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص وما تحويه من موارد ، وثالثها النزاع الجيوبولتيكي الإقليمي المرتبط بتلك الموارد .

اعتمد البحث على الأسلوب الوثائقي والأسلوب الكارتوجرافي والبياني ، واستخدم مداخل متعددة كالمدخل التاريخي والمدخل السلوكي ومدخل النظم ، وقد تناول البحث تحليل عوامل تفكك الدولة القبرصية وما نتج عن ذلك التفكك من ازدواجية في تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص ، كما حدد البحث مظاهر النزاع على الموارد الهيدروكربونية ، التي تضم النزاع على مناطق الاستكشاف ، وما يرتبط بها من تصادم في أنشطة الاستكشاف ، والنزاع على العوائد المنتظرة لحقول الغاز الطبيعي ، والنزاع على مسارات خطوط أنابيب نقل الغاز الطبيعي ، وتناول البحث حجج أطراف النزاع بشأن حقوقها في استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية بالمنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص ، التي تدور حول الحقوق السيادية ، والتوزيع العادل للموارد ، وترتبط بشكل رئيس بالمسألة القبرصية ، ولم يغفل البحث الأبعاد الجيوبولتيكية لذلك النزاع ، الذي تحول إلى بؤرة للتنافس الجيوبولتيكي بين محورين متضادين يستهدفان الهيمنة على منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط ، أحدهما تتزعمه تركيا ، والآخر تتزعمه جمهورية قبرص واليونان ، كما تناول البحث الحلول المقترحة لذلك النزاع من قبل أطرافه المباشرة وغير المباشرة.

الكلمات المفتاحية: الموارد الهيدروكربونية، قبرص، النزاع، المنطقة الاقتصادية الخالصة.

The Dispute over Hydrocarbon Resources in the Exclusive Economic Zone of Cyprus
A Study in Political Geography

Dr. Maher Hamdy Mohamed Aish
Assistant Professor of Human Geography
Department of Geography, Faculty of Arts
Menoufia University

Abstract

The exclusive economic zone is the most important zone of the national maritime jurisdiction zones of coastal states; the coastal state has sovereign rights in its EEZ for the purpose of exploration, exploitation, conservation and management of natural resources. The Cyprus problem has taken an economic dimension since the beginning of the twenty-first century, manifested in the dispute over hydrocarbon resources in the exclusive economic zone of Cyprus, This dispute involves several sub-disputes, the first of which is the local dispute between the Greek Cypriots and the Turkish Cypriots, the second is the dispute between the Republic of Cyprus and Turkey over the extension of the exclusive economic zone of Cyprus and the resources it contains, and the third is the regional dispute over control of the resources of the eastern Mediterranean region.

The research relied on the documentary method and the cartographic method, it used multiple Approaches such as the historical approach, the behavioral approach, and the systems approach. The research dealt with the disintegration of the Cypriot state and the resulting duplication in delimiting the exclusive economic zone of Cyprus. It also identified the aspects of the dispute over hydrocarbon resources, which includes the dispute over exploration areas, and the associated collision in exploration activities, the dispute over the expected returns of natural gas fields. And the dispute over the routes of natural gas transportation pipelines, the research analyzed the arguments of the Dispute parties regarding their rights to explore and exploit natural resources in the exclusive economic zone of Cyprus, which revolves around sovereign rights, equitable distribution of resources, and is mainly

related to the Cyprus issue. The research did not overlook the geopolitical dimensions of that Dispute, which turned into a focus of geopolitical competition between two opposing axes aiming to dominate the eastern Mediterranean region, one led by Turkey, and the other by the Republic of Cyprus and Greece. The research also dealt with the proposed solutions to that Dispute proposed by its direct and indirect parties.

***Keywords*:** Hydrocarbon resources, Cyprus, dispute, the exclusive economiv zone.

مقدمة:

تعد المنطقة الاقتصادية الخالصة إحدى أهم مناطق الولاية البحرية الوطنية للدول الساحلية ، التي انبثقت عن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام١٩٨٢، وتعرفها تلك الاتفاقية بأنها منطقة تقع خارج البحر الإقليمي ومحاذية له ، وتخضع للنظام القانوني المحدد المنصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، الذي بموجبه تخضع حقوق وولاية الدولة الساحلية وحقوق وحريات الدول الأخرى للأحكام ذات الصلة من هذه الاتفاقية (الأمم المتحدة ، ١٩٨٨، ص٢٨).

تمتلك الدولة الساحلية في المنطقة الاقتصادية الخالصة الحقوق السيادية لغرض استكشاف واستغلال وحفظ وإدارة الموارد الطبيعية ، سواء كانت حية أو غير حية ، للمياه الواقعة فوق قاع البحر وقاع البحر وباطن أرضه (الأمم المتحدة ،١٩٨٨، ص٢٨) ، وتمثل المناطق الاقتصادية الخالصة حالياً مصدراً رئيساً للنزاع بين العديد من الدول الساحلية ، لا سيما عندما تتلامس حدود تلك المناطق أو حتى بشكل أسوأ عندما تتداخل الادعاءات البحرية لتلك الدول بشأن امتداد تلك المناطق.

يشير برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) إلى إنه في السنوات الستين الماضية ، كان ما لا يقل عن ٤٠% من جميع النزاعات داخل الدول مرتبطة بالموارد الطبيعية ، ومنذ عام ١٩٩٠ تم تأجيج ما لا يقل عن ١٨ صراعًا عنيفًا من خلال استغلال الموارد الطبيعية ، سواء الموارد عالية القيمة مثل الأخشاب والماس والذهب والمعادن والنفط والغاز الطبيعي ، أو تلك النادرة مثل الأراضي الخصبة والمياه (United Nations Environment Programme, 2015, P.10).

تعرف نزاعات الموارد الطبيعية بأنها نزاعات حول الوصول إلى الموارد الطبيعية والسيطرة عليها واستخدامها ، وفي السنوات الأخيرة ازدادت وتكثفت نطاقات وحجم النزاعات على الموارد الطبيعية (Matiru,2000,p.3) ، وغالبًا ما تحدث نزاعات الموارد الطبيعية على مقاييس أو مستويات مكانية متعددة ، من المستوى المحلي ، إلى المستوى القومي ، والمستوى الإقليمي العابر للحدود أو الدولي (United Nations Environment Programme, 2015, P.11).

تصنف نزاعات الموارد الطبيعة تبعاً لنوعية المورد المعني بالنزاع ، أو تبعاً للمحرك الرئيس للنزاع ، وتصنف الموارد إلى ثلاثة أنواع هي: الموارد الاستخراجية Extractive Resources(مثل الهيدروكربونات والمعادن والأحجار الكريمة ..إلخ) والأرض والمياه ، وتتضمن العديد من النزعات تفاعل أكثر من نوع من الموارد ، وفي معظم الحالات تتمثل محركات النزاعات في واحد أو أكثر مما يلي: النزاع على ملكية الموارد Resource Ownership ؛ والنزاع على الوصول إلى الموارد Resource Access ؛ والنزاع على صناعة القرار Decision Making المرتبط بإدارة الموارد ؛ وأخيراً النزاع على توزيع عوائد Revenues استغلال الموارد (United Nations Environment Programme, 2015, P.11).

اتخذت مشكلة قبرص بعداً اقتصادياً منذ بداية القرن الواحد والعشرين ، مع بدء استكشاف الموارد الهيدروكربونية بالمنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص ، مما هدد التوازن السياسي الهش بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك ، فضلاً عن التوازن بين تركيا واليونان اللتين لعبتا تاريخياً دوراً وقائياً مع كلا الطائفتين(Palacios, 2018,p.1) ، ولقد أججت اكتشافات الموارد الهيدروكربونية بالمنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص مشكلة قبرص التاريخية ، لتمتد المشكلة إلى النزاع على تلك الموارد.

الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة وما يرتبط بها من نزاعات ، ومنها على سبيل المثال دراسة الديب (١٩٩٠) التي استعرضت الإطار القانوني لتحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة ، ودراسة الغويل (١٩٩٩) التي تناولت تقييم قواعد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المتعلقة بتحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة ، ودراسة

عيش (٢٠٠٤) للمياه الاقليمية والمنطقة الاقتصادية الخالصة لمصر في البحر المتوسط ، حيث استعرضت تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة لمصر ومواردها الاقتصادية ، ودراسة عبد العال (٢٠١٤) التي تناولت ترسيم حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة بين مصر وقبرص وأثرها على ثروات مصر بمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط ، ودراسة زرباني (٢٠٢٠) التي تناولت المشاكل القانونية لتحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة ، ودراسة عبد النور(٢٠٢٠) التي استعرضت تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة للجزائر وانعكاسه على استكشاف الموارد البحرية .

تناولت دراسات أخرى دراسة الموارد الهيدروكربونية البحرية ومنها على سبيل المثال دراسة أولجون Olgun (٢٠١٩) للموارد الهيدروكربونية وانعكاسها على المستقبل السياسي لقبرص ، التي تضمنت اكتشافات الغاز الطبيعي القبرصي وسبل تنميتها، والتحديات السياسية التي تواجه استغلالها ، ودراسة كوز Kose (٢٠١٩) للنزاع بين تركيا وجمهورية قبرص حول الموارد الهيدروكربونية ، ودراسة الصباغ (٢٠٢١) التي حللت التقسيم العادل لحقول النفط والغاز بمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط ، من خلال تناول تعريف التقسيم العادل ، والإطار القانوني الذي يحكمه.

إشكالية الدراسة:

تتمثل إشكالية الدراسة في التحليل الجغرافي السياسي للنزاع على الموارد الهيدروكربونية بالمنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص ، وذلك من خلال الإجابة على عدة تساؤلات ثانوية تنبثق من إشكالية الدراسة الرئيسة وهي:

- ما تأثير تفكك الدولة القبرصية على تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص؟
- ما تأثير تفكك الدولة القبرصية على استكشاف واستغلال الموارد الهيدروكربونية بالمنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص ؟
- ما حجم الموارد الهيدروكربونية التي تم اكتشافها بالمنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص؟
- ما انعكاس تداخل الادعاءات بين جمهورية قبرص وتركيا بشأن مناطق الولاية البحرية على استكشاف واستغلال الموارد الهيدروكربونية بالمنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص؟

- لماذا تحول النزاع المحلي على الموارد الهيدروكربونية لقبرص بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك إلى نزاع تركي- يوناني ، ثم إلى تنافس جيوبولتيكي إقليمي بمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط؟
- ما الحلول المطروحة للنزاع على الموارد الهيدروكربونية لقبرص ؟

منطقة الدراسة

تتمثل منطقة الدراسة في المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص ، والتي يتباين تحديدها تبعاً لادعاء جمهورية قبرص من ناحية ، وادعاء كل من الجمهورية التركية لشمال قبرص وتركيا من ناحية أخرى ، إذ تبلغ مساحتها حسب ادعاء جمهورية قبرص نحو٩٨,٥ ألف كم٢، أو ما يناهز١٠,٦ مثل مساحة جزيرة قبرص ، بينما تتقلص مساحتها إلى نحو٦٥ ألف كم٢ فقط تبعاً لادعاء كل من الجمهورية التركية لشمال قبرص وتركيا ، حيث تستقطع تركيا فارق المساحتين كجزء من جرفها القاري.

مصادر البيانات:

اعتمدت الدراسة على الوثائق الصادرة عن كل من جمهورية قبرص والجمهورية التركية لشمال قبرص وتركيا ، وعن العديد من دول منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط المرتبطة بذلك النزاع ، وتضمنت تلك الوثائق التعدادات السكانية ، واتفاقيات تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة ، والإعلانات الأحادية لتحديد مناطق الولاية البحرية ، وتراخيص استكشاف واستغلال الموارد الهيدروكربونية بالمنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص ، وحجم واردات الغاز الطبيعي لتركيا واليونان ، وغيرها من الوثائق المرتبطة بموضوع الدراسة والمثبتة بنهاية الدراسة.

أساليب ومداخل الدراسة:

اتبعت الدراسة الأساليب والمداخل الفكرية التالية:

-الأسلوب الوثائقي بالاعتماد على الوثائق الأصلية المرتبطة بالنزاع والتي أفادت في تتبع نشأة وتطور النزاع ، ورصد حجج وأسانيد أطراف النزاع.

-المدخل التاريخي لربط النزاع على الموارد الهيدروكربونية بجذور الانقسام الإثني لسكان جزيرة قبرص من ناحية ، وتفكك الدولة القبرصية من ناحية أخرى ، ولرصد تطور تحديد

المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص ، وتطور النزاع على مواردها.

-المدخل السلوكي لتحليل الدوافع الجيوبولتيكية لسلوك الدول المرتبطة بالنزاع.

-مدخل النظم الذي يربط في تناول النزاعات بين المستويات المكانية المختلفة من المحلية إلى القومية فالإقليمية والدولية.

هيكلية الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: تفكك الدولة وازدواجية تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة .

المبحث الثاني: مظاهر النزاع على الموارد الهيدروكربونية .

المبحث الثالث: حجج أطراف النزاع .

المبحث الرابع: الدوافع الجيوبولتيكية للنزاع .

المبحث الخامس: الحلول المقترحة لتسوية النزاع .

المبحث الأول: تفكك الدولة وازدواجية تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة

أولاً: تفكك الدولة

ينقسم شعب قبرص إلى قوميتين رئيستين هما القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك ، إلى جانب أقليات قومية صغيرة جداً من الأرمن والموارنة ، ويوضح الجدول(١) والشكل(١) التركيب الإثني لسكان جزيرة قبرص تبعاً للتعدادات الثمانية التي جرت خلال فترة الاستعمار البريطاني للجزيرة ، ومنها يتضح أن القبارصة اليونانيين كانوا يشكلون خلال تلك الفترة ما بين٧٣% إلى٨٠% من سكان الجزيرة ، بينما تراوحت نسبة القبارصة الأتراك ما بين١٨% إلى٢٥%.

جدول(١) التركيب الإثني لسكان قبرص خلال فترة الاستعمار البريطاني

سنة التعداد	اليونانيين	الأتراك	أخرى	الإجمالي	اليونانيون %	الأتراك%
١٨٨١	١٣٧٦٣١	٤٥٤٥٨	٢٧٤٢	١٨٥٨٣١	٧٤.١	٢٤.٥
١٨٩١	١٥٨٥٨٥	٤٧٩٢٦	٢٧٧٥	٢٠٩٢٨٦	٧٥.٨	٢٢.٨
١٩٠١	١٨٢٧٣٩	٥١٣٠٩	٢٩٧٤	٢٣٧٠٢٢	٧٧.١	٢١.٦
١٩١١	٢١٤٤٨٠	٥٦٤٢٨	٣٢٠٠	٢٧٤١٠٨	٧٨.٢	٢٠.٥
١٩٢١	٢٤٤٨٨٧	٦١٣٣٩	٤٤٨٩	٣١٠٧١٥	٧٨.٨	١٩.٧
١٩٣١	٢٧٦٥٧٢	٦٤٢٣٨	٧١٤٩	٣٤٧٩٥٩	٧٩.٥	١٨.٤
١٩٤٦	٣٦١١٩٩	٨٠٥٤٨	٨٣٦٧	٤٥٠١١٤	٨٠.٢	١٧.٨
١٩٦٠	٤٤٢٣٦٣	١٠٤٣٣٣	٢٦٨٧٠	٥٧٣٥٦٦	٧٧.١	١٨.٢

Source: Statistical Service of Cyprus, Statistical Abstract 2018, Report No. 64, p. 67.

النسب من حساب الباحث

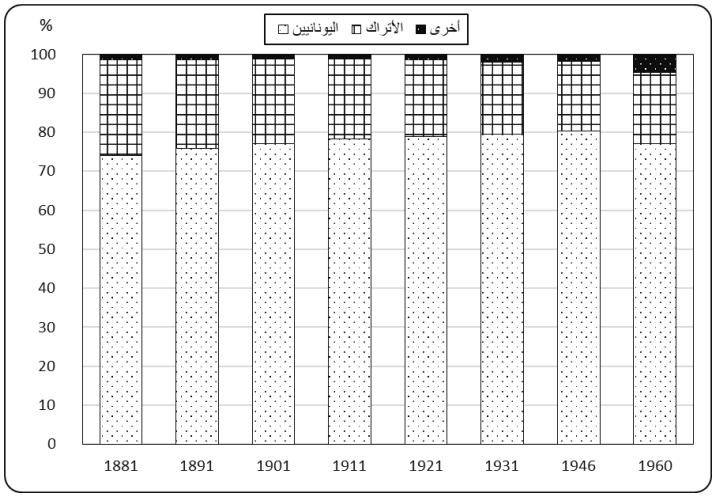

شكل(١) التركيب الإثني لسكان قبرص خلال فترة الاستعمار البريطاني

تضاربت وجهات نظر القبارصية اليونانيين والقبارصة الأتراك حول وضع الجزيرة السياسي بنهاية فترة الاستعمار البريطاني ، حيث كان القبارصة اليونانيون يتطلعون إلى الاتحاد مع اليونان ، بينما كان القبارصة الأتراك يرفضون ذلك رفضاً تاماً ، حيث استهدفوا تقسيم الجزيرة تبعاً للقومية (Loizides & John, 2019, p.4) .

اتفقت بريطانيا واليونان وتركيا في عام ١٩٥٩ على تأسيس دولة قبرص ، وشمل

الترتيب الجديد ضمانات دستورية وأمنية كبيرة للقبارصة الأتراك ، مما يعكس قوة تركيا آنذاك في مواجهة اليونان ، وليس قوة القبارصة الأتراك في مواجهة القبارصة اليونانيين ، وبموجب معاهدة الضمانTreaty of Guarantee لعام ١٩٦٠ حصلت كل من بريطانيا واليونان وتركيا على حق التدخل في قبرص من خلال العمل من جانب واحد ، ولكن بهدف وحيد هو إعادة إقامة حالة متوازنة بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك ، بالإضافة إلى ذلك ، سُمح لبريطانيا بالاحتفاظ باثنتين من القواعد السيادية على أرض جزيرة قبرص (Loizides & John, 2019, p.6) .

استهدف دستور عام١٩٦٠ معالجة الصعوبات المرتبطة بالأغلبية في قبرص عن طريق تثبيت نظام توافقي كضمانة للقوميتين الرئيستين ، وقد أدرك القبارصة اليونانيون أن القيود المفروضة ضد حكم الأغلبية في قبرص التي تضمنها ذلك الدستور تمثل خيانة لحقوقهم ، مما أدى إلى جانب اللغة الدستورية الغامضة إلى تفجر الصراع بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك بمجرد تأسيس الدولة (Baran, 2019, p.1) .

اقترح الرئيس القبرصي في عام ١٩٦٣ تعديل الدستور في اتجاه حكم الأغلبية ، وقدم اقتراحاً لتعديله ، لكن اقتراحه قوبل بمعارضة شديدة من قبل القبارصة الأتراك ، واندلع القتال بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك ، لتنتهي منذ ذلك الحين مشاركة القبارصة الأتراك في حكومة قبرص (Loizides & John, 2019, p.7).

حاولت اليونان ضمّ قبرص إلى إقليمها في عام ١٩٧٤ ، مما أدى إلى تدخَّل الجيش التركي لحماية القبارصة الأتراك ، بدعوى أن تركيا تتصرف بموجب المادة ٤ من معاهدة الضمان ، واستولت تركيا على الجزء الشمالي من جزيرة قبرص ، حيث تسبَّب هذا التدخل في مواجهة عسكرية خطيرة جرى احتواؤها باتفاق وقف إطلاق النار المدعوم من الأمم المتحدة ، وذلك عقب إعلان منطقة عازلة تمرُّ عبر الجزيرة بين الشمال والجنوب ، وأصرت تركيا على أنها لن تسحب قواتها من الجزيرة حتى يتمَّ التوصُّل إلى اتفاقٍ عادلٍ ، يضمن المشاركة والتمثيل المتساويين للقبارصة الأتراك في أي نموذجِ حكمٍ موحَّد للجزيرة .(Baran,2019,p.2)

أعلنت تركيا في ١٥ نوفمبر عام ١٩٨٣من جانب واحد ما يسمى الجمهورية التركية لشمال قبرص ، وقد أعلن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في قراره رقم ٥٤١

لسنة١٩٨٣ أن هذا الإعلان باطل قانونياً ، ودعا إلى عكسه ، كما دعا جميع الدول إلى احترام سيادة جمهورية قبرص واستقلالها وسلامة أراضيها ، وعدم الاعتراف بأي دولة قبرصية غير جمهورية قبرص (مجلس الأمن، القرار ٥٤١ لسنة١٩٨٣) ، ثم اتخذ لاحقاً القرار ٥٥٠ لسنة١٩٨٤ الذي أعاد التأكيد على القرار ٥٤١ ، وكرر دعوته لجميع الدول إلى عدم الاعتراف بالكيان الذي أنشأته الأعمال الانفصالية ، وعدم تسهيل أو مساعدة الكيان الانفصالي بأي شكل من الأشكال (مجلس الأمن، القرار ٥٥٠ لسنة١٩٨٤).

ترسخ التقسيم السياسي الإقليمي لجزيرة قبرص منذ عام١٩٨٣ وحتى الآن إلى أربعة أقسام كما يتضح من الجدول (٢) والشكل(٢) ، أولها جمهورية قبرص التي تشغل ما يعادل٥٧% من مساحة الجزيرة ، إلى الجنوب من منطقة الخط الأخضر الخاضعة للأمم المتحدة ، والجمهورية التركية لشمال قبرص التي تشغل نحو٣٧% من مساحة الجزيرة ، إلى الشمال من منطقة الخط الأخضر ، ومنطقة الخط الأخضر التي تسيطر عليها قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ، والتى تمثل نحو٣% من مساحة الجزيرة ، وهي منطقة عازلة تفصل بين مناطق سيطرة القبارصة اليونانيين ومناطق سيطرة القبارصة الأتراك ، وأخيراً قاعدتا أكروتيري وديكيليا البريطانيتين في جنوب الجزيرة ، وتشغلان معاً نحو٣% من مساحة الجزيرة.

جدول(٢) التقسيم السياسي الإقليمي لجزيرة قبرص

الإقليم	المساحة كم٢	%
جمهورية قبرص	٥٢٧٣	٥٧
الجمهورية التركية لشمال قبرص	٣٤٢٣	٣٧
القواعد السيادية البريطانية	٢٧٨	٣
المنطقة الحاجزة(الخضراء)	٢٧٧	٣
الإجمالي	٩٢٥١	١٠٠

Source: International Crisis Group "Cyprus –Bridging The Property Divide"Europe Report No210, 9 Dec 2010, p.1.
النسب من حساب الباحث.

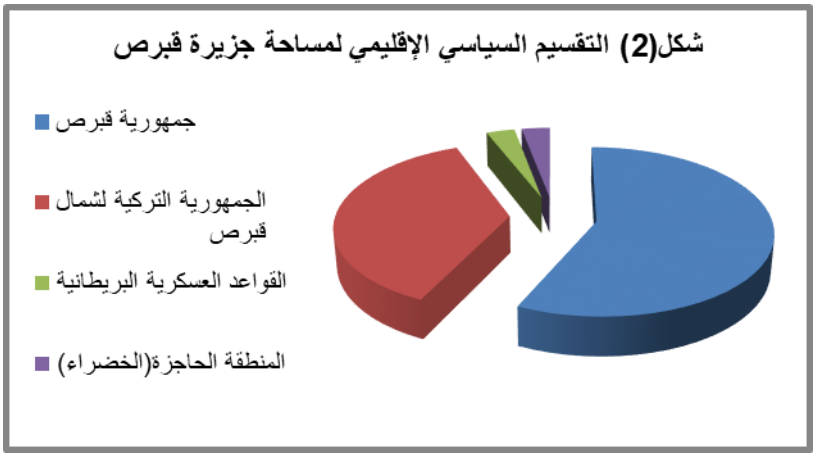

أدى التدخل التركي في النزاع القبرصي إلى عمليات نزوح سكاني قسري على أسس قومية ، حيث فر القبارصة اليونانيون من منطقة سيطرة تركيا والقبارصة الأتراك شمال الجزيرة ، إما كنازحين داخلياً أو كلاجئين ، ونزح القبارصة الأتراك من الجنوب –حيث يسيطر القبارصة اليونانيون – صوب الشمال ، وهكذا ترسخ الفصل القومي الإقليمي في جزيرة قبرص ، بوجود دولة معترف بها هي جمهورية قبرص ، وغالبية سكانها من القبارصة اليونانيين ، مع تقزم وجود القبارصة الأتراك فيها ، ووجود دولة غير معترف بها سوى من تركيا تعرف بالجمهورية التركية لشمال قبرص ، وغالبية سكانها من الأتراك ، سواء كانوا من أصول قبرصية أو تركية (Baran,2019,p.5).

أصبحت جمهورية قبرص وطناً للقبارصة اليونانيين الذين يشكلون نحو٩٩% من مواطنيها حسب نتائج تعداد٢٠١١، ونحو٧٨% من إجمالي سكانها ، بينما خلت تقريباً من القبارصة الأتراك ، كما يتضح من الجدول(٣) والشكل(٣).

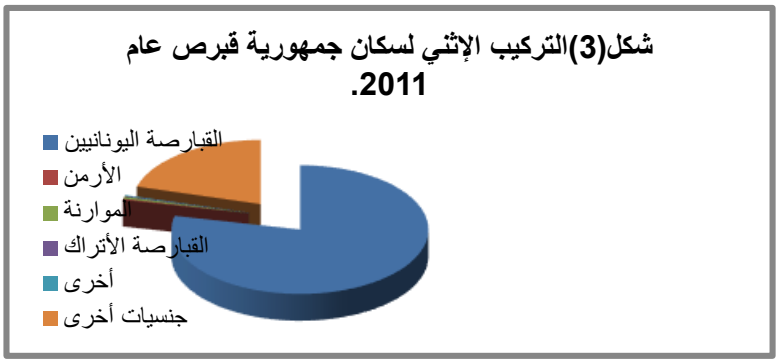

جدول(٣) التركيب الإثني لسكان جمهورية قبرص عام ٢٠١١

المجموعة الإثنية	العدد	% من المواطنين	% من السكان
القبارصة اليونانيين	٦٥٩١١٥	٩٨,٨	٧٨,٤
الأرمن	١٨٣١	٠,٣	٠,٢
الموارنة	٣٦٥٦	٠,٥	٠,٤
القبارصة الأتراك	١١٢٨	٠,٢	٠,١
أخرى	١٦٦٨	٠,٢	٠,٢
إجمالي المواطنين	٦٦٧٣٩٨	١٠٠	٧٩,٤
جنسيات أخرى	١٧٣٠٠٩		٢٠,٦
إجمالي السكان	٨٤٠٤٠٧		١٠٠

Source: Statistical Service of Cyprus "Census of Population 2011-Main Results".

النسب من حساب الباحث.

اقتصر سكان الجمهورية التركية لشمال قبرص على المنتمين للقومية التركية ، سواء كانوا من القبارصة الأتراك ، الذين يمثلون٦٦,٥% من إجمالي سكانها ، أو من الأتراك الذين نقلوا إلى الجزيرة لتغيير التوازن الديموغرافي ، والذين يشكلون٢٨% من سكانها ، كما يتضح من الجدول(٤) والشكل(٤).

جدول(٤) التركيب الإثني لسكان الجمهورية التركية لشمال قبرص عام ٢٠١١

المجموعة الإثنية	عام ٢٠١١	%
القبارصة الأتراك	١٩٠٤٩٤	٦٦,٥
الأتراك	٨٠٥٥٠	٢٨,٢
أخرى	١٥٢١٥	٥,٣
الإجمالي	٢٨٦٢٥٩	١٠٠

Source:Hatay, M"Population and Politics in North Cyprus"Peace Research Institute Oslo, Friedrich Ebert Stiftung, PCC Report 2, 2017, p.28.

النسب من حساب الباحث.

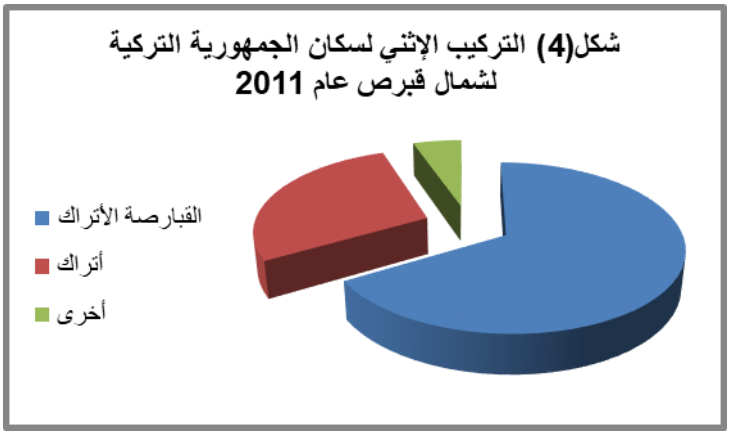

يمتد الانقسام القبرص إلى التركيب الديني ، حيث يعتنق ٩٥% من سكان جمهورية قبرص الديانة المسيحية ، كما يتضح من الجدول(٥) والشكل(٥) ، بينما لا يمثل المسلمون سوى نحو٢% من إجمالي سكانها ، في حين يمثل المسلمون نحو٩٩% من سكان الجمهورية التركية لشمال قبرص .

جدول(٥)التركيب الديني لسكان جمهورية قبرص عام ٢٠١١

الديانة	العدد	%
مسيحي أرثوزوكسي	٧٤٨٦١٠	٨٩,١
الكنيسة الأرمنية	٢٤٥٣	٠,٣
الكنيسة المارونية	٣٨٠٠	٠,٥
روماني كاثوليكي	٢٤٤٦٠	٢,٩
مسلم	١٥٢٧٩	١,٨
انجيلي بروتستانتي	١٦٩٧٤	٢,٠
هندوسي	١٥٢٨	٠,٢
بوذي	٨٤٥٣	١,٠
أخرى	٤١١٢	٠,٥
ملحد	٥٣٥٧	٠,٦
غير مبين	٩٣٨١	١,١
	٨٤٠٤٠٧	١٠٠

Source: Statistical Service of Cyprus, Census of Population 2011-Main Results.

النسب من حساب الباحث.

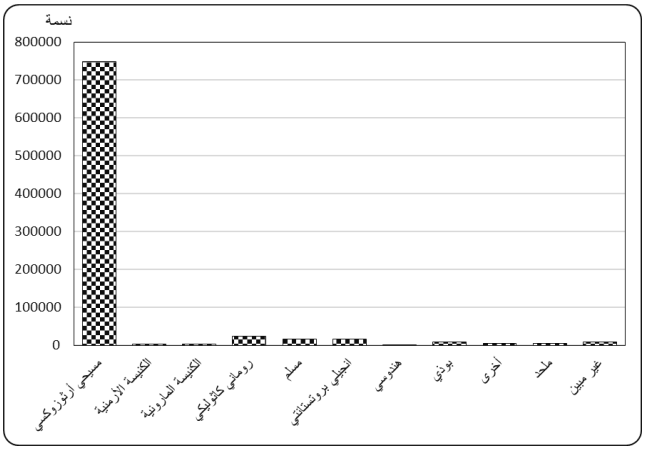

شكل(٥) التركيب الديني لسكان جمهورية قبرص عام٢٠١١.

ثانياً: ازدواجية تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة

انعكس تفكك الدولة القبرصية على تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص ، حيث حددت جمهورية قبرص حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة حول الجزيرة سواء عن طريق الاتفاق مع بعض الدول المقابلة ، أو بإعلانات أحادية الجانب ، وسلكت الجمهورية التركية لشمال قبرص مسلكاً مشابهاً ، مما نتج عنه ازدواجية حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة للجزيرة شمالاً ، كما يدعى القبارصة اليونانيون والقبارصة الأتراك امتلاكهما لحقوق سيادية على كامل المنطقة الاقتصادية الخالصة لجزيرة قبرص ، ومن ناحية أخرى فقد حددت تركيا منفردة الحد الخارجي لجرفها القاري في مواجهة السواحل الغربية لجزيرة قبرص ، مما نتج عنه ازدواجية حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة للجزيرة غرباً.

١-التحديد تبعاً لادعاء جمهورية قبرص

أعلنت جمهورية قبرص بموجب القانون رقم٦٤ لعام٢٠٠٤ عن المنطقة الاقتصادية الخالصة لجزيرة قبرص ، التي لا تمتد حدودها الخارجية إلى أكثر من ٢٠٠ميل بحري من خطوط الأساس كما حددتها عام١٩٩٣ وقدمتها رسمياً إلى الأمم المتحدة ، وفي الأجزاء من الحدود البحرية التي لم توقع جمهورية قبرص اتفاقيات لتحديديها ، فإنها تعتبر من الناحية المبدئية أن الحدود الخارجية لمنطقتها الاقتصادية الخالصة هي خط الوسط الذي يقاس من خطوط الأساس(Cyprus,2014,p.3) .

أ- **حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة المتفق عليها**

وقعت جمهورية قبرص ثلاث اتفاقيات لتحديد الحد الخارجي للمنطقة الاقتصادية الخالصة لجزيرة قبرص ، أولها مع مصر عام ٢٠٠٣ ، والثانية مع لبنان عام٢٠٠٧ ، وآخرها مع اسرائيل عام٢٠١٠، كما يتضح من الشكل(٦).

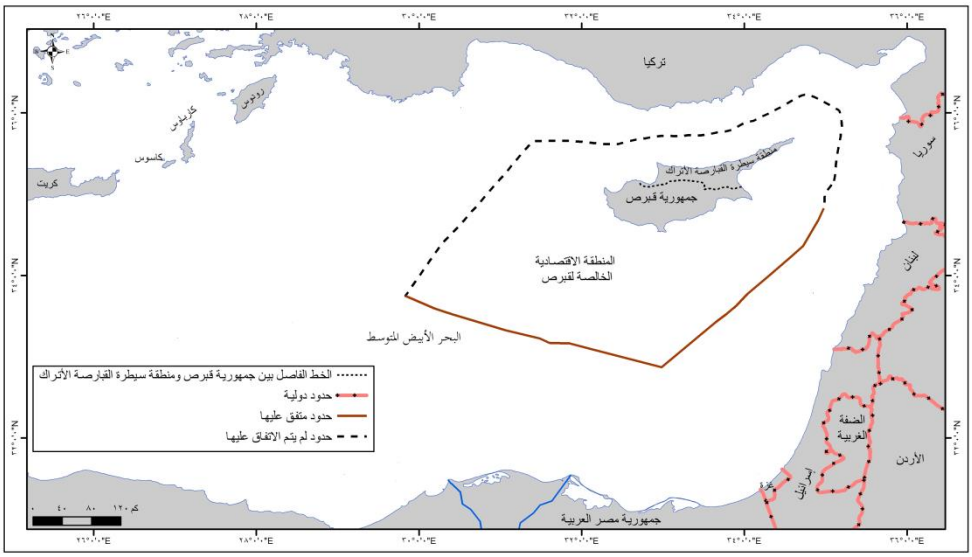

Source: Cyprus: Letter dated 13 February 2014 from the Permanent Representative of Cyprus to the United Nations addressed to the Secretary-General.

شكل (٦) حد المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص حسب ادعاء جمهورية قبرص

- **الحد مع مصر**

اتفقت جمهورية قبرص ومصر على تحديد حد المنطقة الاقتصادية الخالصة بينهما في ١٧ فبراير عام ٢٠٠٣، وقد تضمنت الاتفاقية أن حد المنطقة الاقتصادية الخالصة بين الدولتين يتفق مع خط الوسط بين سواحلهما المتقابلة ، الذي تقع كل نقطة عليه على مسافة متساوية من أقرب نقطة على خط الأساس لكلا الدولتين.

-الحد مع لبنان

اتفقت جمهورية قبرص مع لبنان في عام ٢٠٠٧ على تحديد حد المنطقة الاقتصادية الخالصة بينهما ، الذي يتفق مع خط الوسط بين سواحل الدولتين ، وتحددت إحداثيات حد المنطقة الاقتصادية الخالصة بين الدولتين كما يتضح من الجدول(٦).

جدول(٦) الإحداثيات الجغرافية لحد المنطقة الاقتصادية الخالصة بين جمهورية قبرص ولبنان عام ٢٠٠٧.

النقطة	خط الطول شرقاً			دائرة العرض شمالاً		
	ثانية	دقيقة	درجة	ثانية	دقيقة	درجة
١	٤٠	٥٣	٣٣	٤٠	٣٨	٣٣
٢	٥٠	٢	٣٤	٣٠	٥١	٣٣
٣	٠	١٨	٣٤	٤٠	٥٩	٣٣
٤	٠	٤٤	٣٤	٢٠	٢٣	٣٤
٥	٥٠	٥٣	٣٤	٣٠	٣٩	٣٤
٦	٠	٥٦	٣٤	٠	٤٥	٣٤
٧	١٣,٩٢	٥٨	٣٤	٤٢	٥٠	٣٤

Source: Agreement between the Republic of Cyprus and the Republic of Lebanon on the Delimitation of the Exclusive Economic Zone, 2007.

أعادت لبنان في عام ٢٠١١ تحديد قطاع إضافي من حد منطقتها الاقتصادية الخالصة مع جمهورية قبرص إلى الجنوب من نقطة بداية الحد المتفق عليه فيما بين الدولتين عام ٢٠٠٧ ، حيث أوضحت لبنان أن النقطة رقم (١) لا تشكل النهاية الجنوبية لخط الوسط بين لبنان وجمهورية قبرص ، الذي يفصل بين المنطقة الاقتصادية الخالصة العائدة لكل منهما ، وإنما تعتبر نقطة مشتركة بين لبنان وجمهورية قبرص فقط ، وهي نقطة غير نهائية ، وبالتالي لا يمكن اعتبارها نقطة انطلاق بين جمهورية قبرص وأية دولة أخرى ، خاصة وأنها تعتبر نقطة كسائر النقاط على هذا الخط (Lebanon, 2011, p.2).

وقد حددت لبنان ثلاث نقاط إضافية لتحديد حد المنطقة الاقتصادية الخالصة مع جمهورية قبرص جنوب النقطة رقم (١) وهي النقاط أرقام ٢٣و٢٤و٢٥ كما يتضح من الجدول(٧).

جدول(٧)الإحداثيات الجغرافية الإضافية لحد المنطقة الاقتصادية الخالصة للبنان مع جمهورية قبرص.

النقطة	خط الطول شرقاً			دائرة العرض شمالاً		
	ثانية	دقيقة	درجة	ثانية	دقيقة	درجة
٢٣	٨,٧٨	٤٦	٣٣	٥١,١٧	٣١	٣٣
٢٤	٣٠,٣١	٥١	٣٣	١٣,١٠	٣٧	٣٣
٢٥	٢٥,٣٠	٥٠	٣٣	٨,٠١	٣٦	٣٣
١	٤٠,٠٠	٥٣	٣٣	٤٠,٠	٣٨	٣٣

Source: M.Z.N.85.2011.LOS of 14 November 2011 Deposit of a chart and lists of geographical coordinates of points defining the Western, Northern and Southern limits of Lebanon's exclusive economic zone, accompanied by Decree No. 6433 - Delineation of the boundaries of the exclusive economic zone of Lebanon, 1 October 2011.law of the bulletin No.77, p.21.

-الحد مع إسرائيل

اتفقت جمهورية قبرص مع إسرائيل في عام ٢٠١٠ على تحديد حد المنطقة الاقتصادية الخالصة بين الدولتين ، وذلك وفق قاعدة خط الوسط ، ويبدأ الحد من النقطة رقم (١) التي تم تحديدها في الاتفاقية القبرصية – اللبنانية لعام ٢٠٠٧، كنقطة فصل مشتركة بين لبنان وإسرائيل ، مما خلق نزاعاً بين لبنان وإسرائيل وجمهورية قبرص على النقاط ٢٣ و٢٤ و٢٥ التي تتداخل مع الحد بين إسرائيل وجمهورية قبرص ، وينتهي الحد بالنقطة رقم(١٢) كما يتضح من الجدول(٨)

جدول(٨) الإحداثيات الجغرافية لحد المنطقة الاقتصادية الخالصة بين جمهورية قبرص وإسرائيل عام ٢٠١٠

النقطة	خط الطول شرقاً			دائرة العرض شمالاً		
	ثانية	دقيقة	درجة	ثانية	دقيقة	درجة
١	٤٠	٥٣	٣٣	٤٠	٣٨	٣٣
٢	٠٦	٥٢	٣٣	٢٤	٣٧	٣٣
٣	٤٢	٤٦	٣٣	٥٩	٣٢	٣٣
٤	٠٥	٤٣	٣٣	٠٠	٣٠	٣٣
٥	١٥	٣٦	٣٣	٢٧	٢٤	٣٣
٦	٠٢	٢٧	٣٣	٥٦	١٦	٣٣
٧	٥٠	١٧	٣٣	٢٥	٠٩	٣٣
٨	٢٨	١٠	٣٣	٢٢	٠٣	٣٣
٩	٥٦	٠٥	٣٣	٣٧	٥٩	٣٢
١٠	٣٦	٠١	٣٣	٠٣	٥٦	٣٢
١١	٥٠	٥٩	٣٢	٣٥	٥٤	٣٢
١٢	٢٠	٥٨	٣٢	٢٠	٥٣	٣٢

Source: Agreement between the Government of the State of Israel and the Government of the Republic of Cyprus on the Delimitation of the Exclusive Economic Zone, signed in Nicosia on 17 December 2010 (entry into force: 25 February 2011; registration #:I-48387 ; registration date: 9 March 2011.

ب-**حدود المنطقة الاقتصادية المعلنة من جانب واحد**

أعلنت جمهورية قبرص من جانب واحد أنه نظراً لعدم الاتفاق مع تركيا على تحديد الحدود البحرية الفاصلة بينهما ، فإنها تعتبر من الناحية المبدئية أن الحدود الخارجية لمنطقتها الاقتصادية الخالصة أو جرفها القاري في مواجهة تركيا هي خط الوسط الذي يقاس من خطوط الأساس لكلا الدولتين (Permanent Representative of Cyprus to the United Nations.15 June,2012,p.2) .

حددت جمهورية قبرص في ٤ مايو ٢٠١٩ الحد الشمالي والشمالي الغربي لمنطقتها الاقتصادية الخالصة ، الذي يتفق مع خط الوسط ، وهو خط يتألف من ١٧٦ قطعة مستقيمة ، تصل ما بين ١٧٧ نقطة محددة الإحداثيات ، كما يتضح من الشكل(٧).

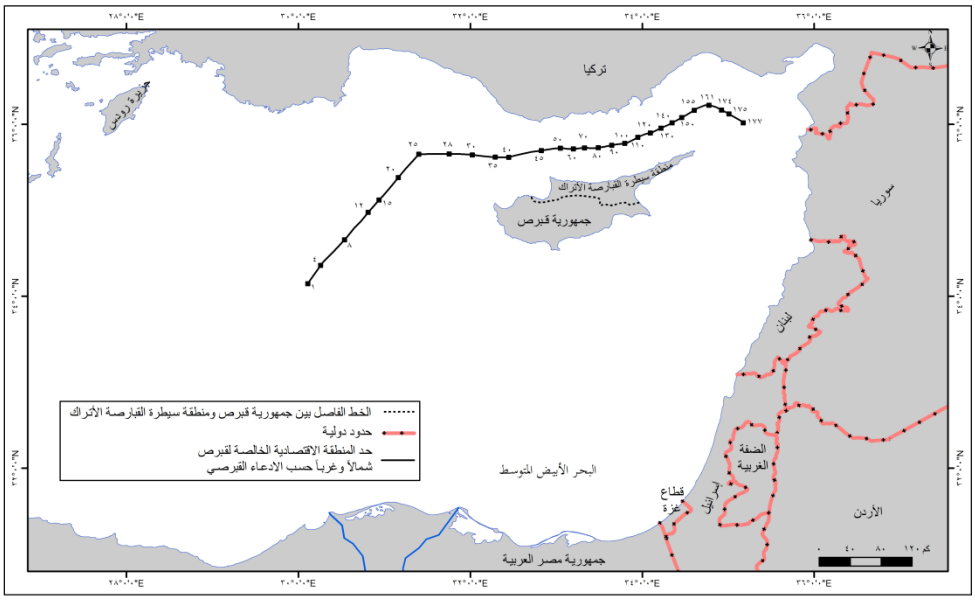

شكل (٧) الحد الشمالي والشمالي الغربي للمنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية قبرص.

٢-التحديد تبعاً لادعاء الجمهورية التركية لشمال قبرص

اتفقت الجمهورية التركية لشمال قبرص مع تركيا في ٢١ سبتمبر عام ٢٠١١ على تحديد الحد الفاصل بين الجرف القاري لكل منهما إلى الشرق من خط الطول ١٨ -١٦ - ٣٢ درجة شرقاً، وحتى خط الطول٥١,٦ -٤٨ -٣٤ درجة شرقاً ، حيث يلتقي الحد الخارجي للجرف القاري بالنقطة الثلاثية بين تركيا وسوريا وقبرص ، ويتألف الحد في هذا القطاع من ٢٦ قطعة مستقيمة ، تصل بين ٢٧ نقطة محددة الإحداثيات ، كما يتضح من الشكل(٨)، ويلاحظ أن حد الجرف القاري بين تركيا وشمال جزيرة قبرص لا يتفق مع خط الوسط بين الساحلين المتقابلين ، فهو أقرب إلى ساحل جزيرة قبرص منه إلى الساحل التركي.

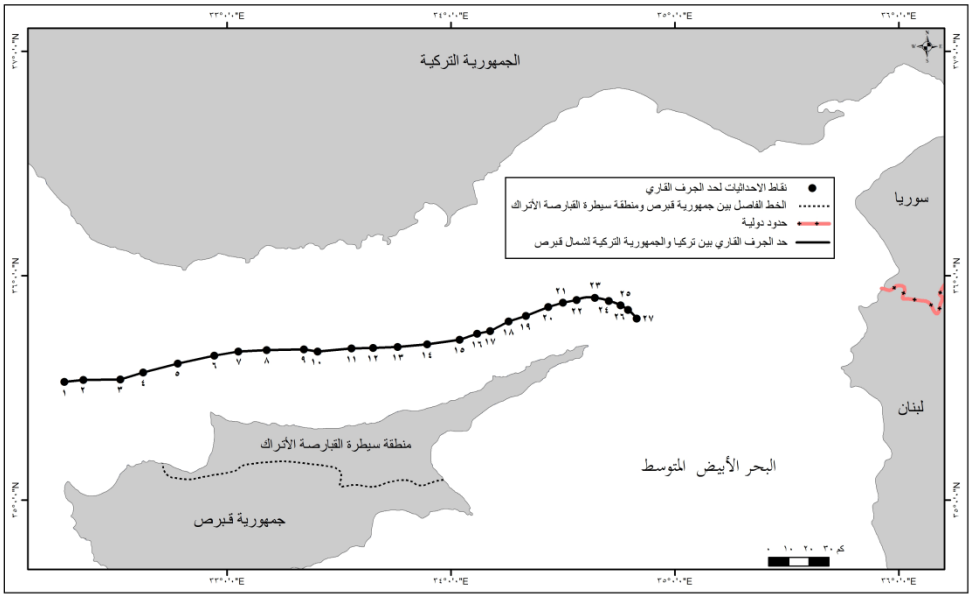

Source: Turkey: Letter dated 25 April 2014 from the Permanent Representative of Turkey to the United Nations addressed to the Secretary-General.

شكل(٨) حد الجرف القاري بين الجمهورية التركية لشمال قبرص وتركيا.

٣-التحديد تبعاً للادعاء التركي

أعلنت تركيا الحد الخارجي لجرفها القاري في مواجهة الساحل الغربي لجزيرة قبرص من جانب واحد ، والذي يتمثل في الخط المستقيم الواصل فيما بين النقطة التي إحداثياتها ٠٤-٤٧-٣٣ درجة شمالاً و ١٨-١٦-٣٢ درجة شرقاً وبين النقطة التي إحداثياتها ٠٩-٣٣-٣٥ درجة شمالاً و ١٨-١٦-٣٢ درجة شرقاً ، باستثناء المياه الإقليمية الأجنبية (Permanent Representative of Turkey to the United Nations.13 Nov,2019,p.7) حيث لا تترك تركيا لجزيرة قبرص من مناطق الولاية البحرية سوى مياه إقليمية يبلغ اتساعها ١٢ ميلاً بحرياً ، كما يتضح من الشكل(٩) .

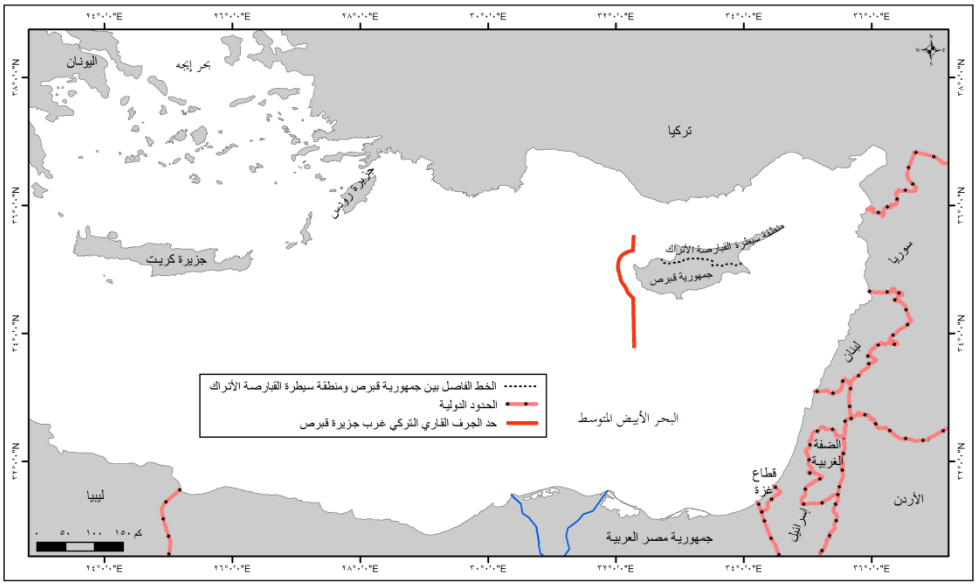

Source: Turkey: Annex to the Letter dated 18 March 2020 from the Permanent Representative of Turkey to the United Nations addressed to the Secretary-General.

شكل(٩) الحد الخارجي للجرف القاري لتركيا غرب جزيرة قبرص

٤- مساحة واتساع المنطقة الاقتصادية الخالصة

تبلغ مساحة المنطقة الاقتصادية الخالصة لجزيرة قبرص تبعاً لادعاء جمهورية قبرص نحو ٩٨,٥ ألف كم٢ ، أى ما يعادل نحو ١٠,٦ مثل المساحة البرية للجزيرة ، وتتفوق جزيرة قبرص على كل دول منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط من حيث نسبة مساحة المنطقة الاقتصادية الخالصة إلى مساحة الإقليم البري ، كما يتضح من الجدول(٩) والشكل(١٠).

جدول(٩) مساحة المنطقة الاقتصادية الخالصة إلى مساحة الإقليم البري لدول شرق البحر الأبيض المتوسط

الدولة	المساحة البرية(١) كم٢	مساحة المنطقة الاقتصادية الخالصة بكل البحار التي تشرف عليها (٢) كم٢	المنطقة الاقتصادية الخالصة/المساحة البرية (مثل)
قبرص*	٩٢٥١	٩٨٤٥٠	١٠,٦
اليونان	١٢٨٩٠٠	٤٨٢٩١٠	٣,٧
لبنان	١٠٤٥٢	٢٠١٨٤	١,٩
اسرائيل	٢٢١٤٥	٢٤٦٢٨	١,١
مصر	١٠٠٢٤٥٠	٣٦٤٥٢٤	٠,٤
تركيا	٧٦٩٦٣٠	٢٦٢٢٣٣	٠,٣
ليبيا	١٧٥٩٥٤٠	٣٦٤٥٢٤	٠,٢
سوريا	١٨٣٦٣٠	١٠٢٦٩	٠,٠٥

Source: 1-CIA, World Fact Book, 2020.
2-Marine regions .org.

*** تعني كامل الجزيرة.**
النسب من حساب الباحث.

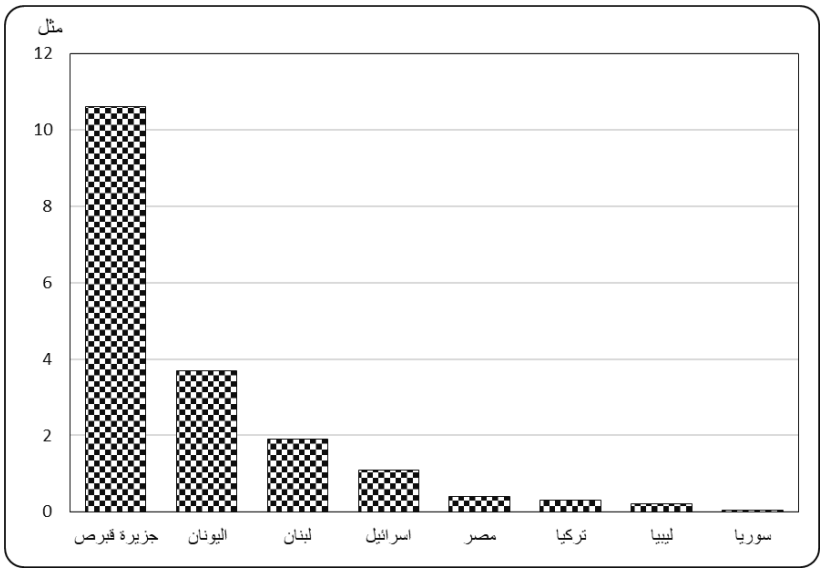

شكل(١٠) مساحة المنطقة الاقتصادية الخالصة إلى مساحة الإقليم البري لدول شرق البحر الأبيض المتوسط

تتقلص مساحة المنطقة الاقتصادية الخالصة لجزيرة قبرص تبعاً للادعاء التركي إلى نحو ٦٥ ألف كم٢ ، وذلك لحساب الجرف القاري التركي ، وتتركز المساحة التي قد تفقدها قبرص من منطقتها الاقتصادية الخالصة ناحية الغرب والشمال .

يتباين اتساع المنطقة الاقتصادية الخالصة لجزيرة قبرص نظراً لتباين اتساع المسطح البحري الفاصل بين سواحلها وبين الدول المقابلة لها، فأقصى اتساع لها يوجد ناحية الغرب في مواجهة الجزر اليونانية بمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط ، يليه الاتجاه الجنوبي في مواجهة الساحل المصري ، ثم الاتجاه الشرقي في مواجهة اسرائيل ثم لبنان وسوريا ، وأضيق اتساع يقع ناحية الشمال في مواجهة تركيا.

المبحث الثاني: مظاهر النزاع على الموارد الهيدروكربونية

انعكس تفكك الدولة القبرصية والتحديد المزدوج للمنطقة الاقتصادية الخالصة لجزيرة قبرص على استكشاف واستغلال الموارد الهيدروكربونية بالمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزيرة ، حيث تتنازع كل من الجمهورية التركية لشمال قبرص وجمهورية قبرص على الحقوق السيادية على المنطقة الاقتصادية الخالصة للجزيرة وعلى ما تحويه تلك المنطقة من موارد ، وتتنازع كل من جمهورية قبرص وتركيا على نحو٣٣,٧ ألف كم٢ من مساحة المنطقة الاقتصادية الخالصة لجزيرة قبرص وما تحويه تلك المنطقة من موارد ، فضلاً عن انغماس تركيا في النزاع على الموارد الهيدروكربونية بين كل من الجمهورية التركية لشمال قبرص وجمهورية قبرص ، من خلال دعمها للجمهورية التركية لشمال قبرص ، بالإضافة إلى حصول شركة النفط التركية المملوكة للدولة التركية على ترخيص للتنقيب عن الموارد الهيدروكربونية في المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص نيابة عن القبارصة الأتراك .

أولاً: تداخل مناطق الاستكشاف

تمنح الدول تراخيص الاستكشاف Exploration Licenses التي تعرف بأنها تراخيص حصرية تُمنح لفترة محددة لاستكشاف الموارد الهيدروكربونية داخل منطقة جغرافية معينة تعرف بمنطقة الاستكشاف ، وقد أدى النزاع على الحقوق السيادية على المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص بين كل من جمهورية قبرص والجمهورية التركية لشمال قبرص إلى تداخل مناطق استكشاف الموارد الهيدروكربونية التي حددتها كل منهما ، كما

أدى تداخل الادعاءات البحرية بين كل من جمهورية قبرص وتركيا إلى تداخل مناطق الاستكشاف التي حددتها كل منهما.

١-مناطق الاستكشاف التي حددتها جمهورية قبرص

تبلغ مساحة مناطق استكشاف الموارد الهيدروكربونية التي حددتها جمهورية قبرص في منطقتها الاقتصادية الخالصة جنوب الجزيرة بدءاً من عام ٢٠٠٧ نحو٥١ ألف كم٢، أى ما يعادل نحو٥٢% من مساحة المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص تبعاً لادعاء جمهورية قبرص ، وقد منحت جمهورية قبرص رخص استكشاف لشركات عالمية في مساحة تبلغ نحو٢٦,٨ ألف كم٢ ، أى ما يعادل نحو٥٣% من المساحة التي حددتها جمهورية قبرص لأنشطة الاستكشاف ، وهي موزعة على تسع مناطق امتياز كما يتضح من الجدول(١٠) ، بينما لم تسند المساحة المتبقية بعد لشركات التنقيب عن الموارد الهيدروكربونية .

جدول(١٠) مناطق الترخيص التي منحتها جمهورية قبرص للشركات الأجنبية بالمنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص

منطقة الترخيص (البلوك)	المساحة كم٢	%من مساحة المناطق المرخصة	تاريخ منح الترخيص	الشركات العاملة وحصص كل منها والمشغل
٢	٤٧٣٦	١٧,٧	يناير٢٠١٣	ENI (60%) «Operator» KOGAS (20%) TOTAL (20%)
٣	٣٥١٠	١٣,١	يناير٢٠١٣	ENI (50%) «Operator » KOGAS (20%) TOTAL (30%)
٦	٣٤٢٠	١٢,٨	ابريل٢٠١٧	ENI (50%) «Operator» TOTAL (50%)
٧	٤٥٦٠	١٧,٠	سبتمبر٢٠١٩	TOTAL (50%) «Operator» ENI (50%)
٨	٤٥٦٠	١٧,٠	ابريل٢٠١٧	ENI (60%)«Operator» TOTAL (40%)
٩	٣٢٠٩	١٢,٠	يناير٢٠١٣	ENI (60%) - «Operator » KOGAS (20%) TOTAL (20%)
١٠	١٩٢٧	٧,٢	ابريل٢٠١٧	ExxonMobil(60%)«Operator» Qatar Petroleum (40%)
١١	٤٧٢	١,٨	يناير٢٠١٣	TOTAL (50%) «Operator» ENI Cyprus Limited (50%)
١٢	٣٨٦	١,٤	اكتوبر٢٠٠٨	Noble Energy (35%) Operator- Delek Drilling (30%) BG (35%)
الإجمالي	**٢٦٧٨٠**	**١٠٠**		

Source: Cyprus Ministry of Energy, Commerce and Industry"Hydrocarbons Service-Hydrocarbon Licences" http://www.meci.gov.cy/meci/hydrocarbon.

٢-مناطق الاستكشاف التي حددتها الجمهورية التركية لشمال قبرص

حددت الجمهورية التركية لشمال قبرص مناطق استكشاف الموارد الهيدروكربونية بالمنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص في ٢٢ سبتمبر عام ٢٠١١ ، ومنحت شركة النفط التركية ترخيصاً لاستكشاف الموارد الهيدروكربونية في تلك المناطق في التوقيت ذاته ،

على افتراض أن للقبارصة الأتراك حقاً متساوياً في إصدار التراخيص في جميع أنحاء الجزيرة ومناطق ولايتها البحرية .

٣-تداخل مناطق الاستكشاف

تتداخل مناطق الاستكشاف التي حددتها الجمهورية التركية لشمال قبرص مع مناطق الاستكشاف التي حددتها جمهورية قبرص في المربعات١ و٢ و٣ و٨ و٩ و١٢ و١٣ كما يتضح من الشكل(١١).

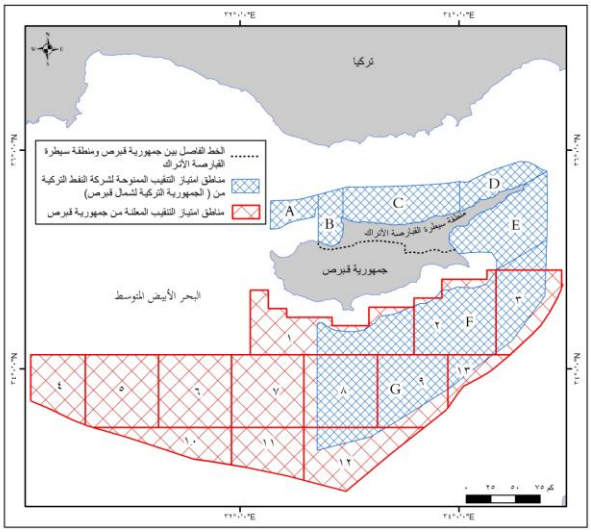

Source: Cyprus Ministry of Energy, Commerce and Industry" Hydrocarbons Service-Hydrocarbon Licences"

-International Crisis Group"Aphrodite's Gift: Can Cypriot Power Anew Dialoge?"Europe Report No216, 2April, 2012, p.21.

شكل(١١) تداخل مناطق استكشاف الموارد الهيدروكربونية لجمهورية قبرص وللجمهورية التركية لشمال قبرص.

منحت الحكومة التركية شركة النفط التركية ترخيصاً لاستكشاف الموارد الهيدروكربونية في كامل مساحة الجرف القاري التركي- تبعاً للتحديد التركي لهذا الجرف - بمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط ، والذي يتداخل مع المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص شمالاً وغرباً ، مما يعني تداخل مناطق الاستكشاف التي حددتها جمهورية قبرص مع تلك التي حددتها تركيا في خمس من مربعات الاستكشاف التي حددتها جمهورية قبرص ، وهي

المربعات ١ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ ، كما يتضح من الشكل(١٢) .

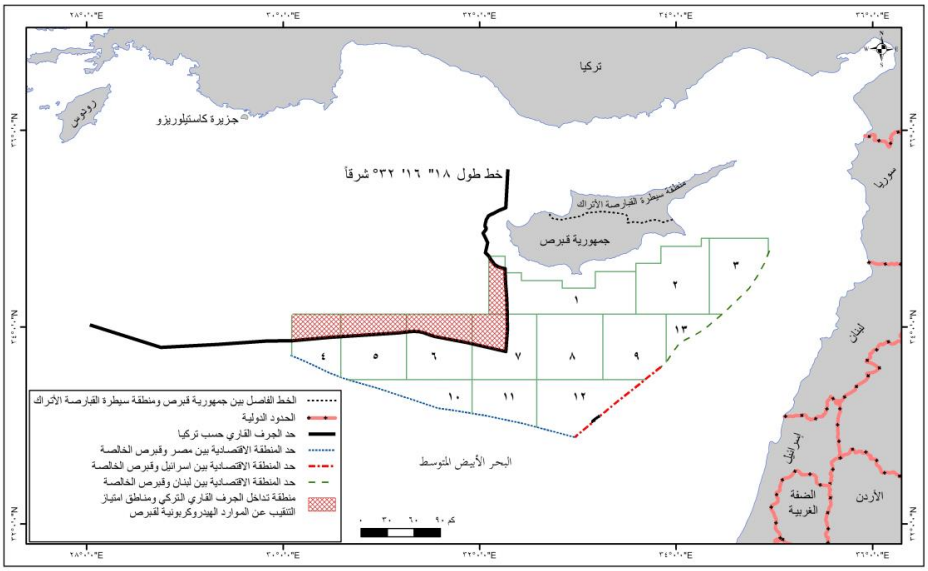

Source: Cyprus: Letter dated 30 April 2020 from the Permanent Representative of Cyprus to the United Nations addressed to the Secretary-General.
-International Crisis Group"Aphrodite's Gift: Can Cypriot Power Anew Dialoge?"Europe Report No216, 2April, 2012, p.20.

شكل(١٢) تداخل مناطق استكشاف الموارد الهيدروكربونية لجمهورية قبرص ولتركيا

ثانياً: تصادم أنشطة الاستكشاف

أدى تداخل مناطق استكشاف الموارد الهيدروكربونية بالمنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص إلى تصادم في أنشطة الاستكشاف بين الشركات التي حصلت على امتيازات للتنقيب بتلك المناطق المتداخلة .

في عام ٢٠١١ ، بعد أن أعلنت جمهورية قبرص عن أولى الرحلات الاستكشافية لاكتشاف حقول الغاز الطبيعي البحرية ، هدد رئيس الوزراء التركي آنذاك أردوغان بإرسال قوات عسكرية تركية لمنع هذه الحملات ، وضع رد فعل أردوغان تركيا مرة أخرى في وسط الصراع السياسي القبرصي كفاعل تدخلي لسياسات الجمهورية التركية لشمال قبرص ، وقد زاد هذا الدور التدخلي بشكل مطرد خلال العقد الماضي ، حيث أرسلت تركيا سفنها الاستكشافية الخاصة بها (Palacios,2018,pp3,6).

بدأت شركة النفط التركية الحكومية في تنفيذ صفقة الترخيص الممنوح لها من الجمهورية التركية لشمال قبرص، وقد زادت تلك الشركة عدد سفن الأبحاث المستأجرة

لصالحها في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط من واحدة (بيري ريس) إلى ثلاثة في أكتوبر من عام٢٠١١ ، وفي نوفمبر من عام٢٠١١ وقعت الجمهورية التركية لشمال قبرص اتفاقية تقاسم الإنتاج مع شركة النفط التركية الحكومية بشأن الموارد الهيدروكربونية التي قد تكتشف بالمنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص (International Crisis Group,2012,p.6).

أعلنت تركيا أن سياستها فيما يتعلق بالموارد الهيدروكربونية لقبرص هي المعاملة بالمثل "سنأخذ الغاز ثم سنقول نفس الشيء مثل القبارصة اليونانيين: نحن نعترف بحصتك ، وسنضعها جانبًا من أجلك ، نحن جادون جدًا بشأن هذا " (Andrei,2019,p.5).

يوضح الجدول(١١) والشكل(١٣) مناطق الاستكشاف التي مسحتها السفن التابعة لشركة النفط التركية داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص ، بينما كانت البحرية التركية تمنع السفن الاستكشافية الأخرى لجمهورية قبرص بالقوة.

جدول(١١) أنشطة استكشاف السفن التابعة لشركة النفط التركية داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص

السفينة	من	إلى	الموقع
باربروس خير الدين باشا وبرافو سبورتر وديب سبورتر Parbaros Hayreddin Pasa, Deep Supporter, Bravo Suporter	سبتمبر٢٠١٣	نوفمبر٢٠١٣	شمال شرق الجزيرة
باربروس خير الدين باشا	نوفمبر٢٠١٣	ديسمبر٢٠١٣	شمال شرق الجزيرة
باربروس خير الدين باشا	ديسمبر٢٠١٣	يناير٢٠١٤	شمال الجزيرة
باربروس خير الدين باشا	يناير٢٠١٤	مايو٢٠١٤	غرب الجزيرة
باربروس خير الدين باشا وبرافو سبورتر وديب سبورتر	اكتوبر٢٠١٤	ديسمبر٢٠١٤	جنوب شرق الجزيرة
باربروس خير الدين باشا	اكتوبر٢٠١٨	نوفمبر٢٠١٨	جنوب الجزيرة
باربروس خير الدين باشا	يناير٢٠١٩	مايو٢٠١٩	جنوب الجزيرة
باربروس خير الدين باشا	يوليو٢٠١٩	اكتوبر٢٠١٩	جنوب الجزيرة
Source: Cyprus: Letters dated 5 December 2013, 13 February 2014, 12 December 2018, 11 July 2019 from the Permanent Representative of Cyprus to the United Nations addressed to the Secretary-Genera			

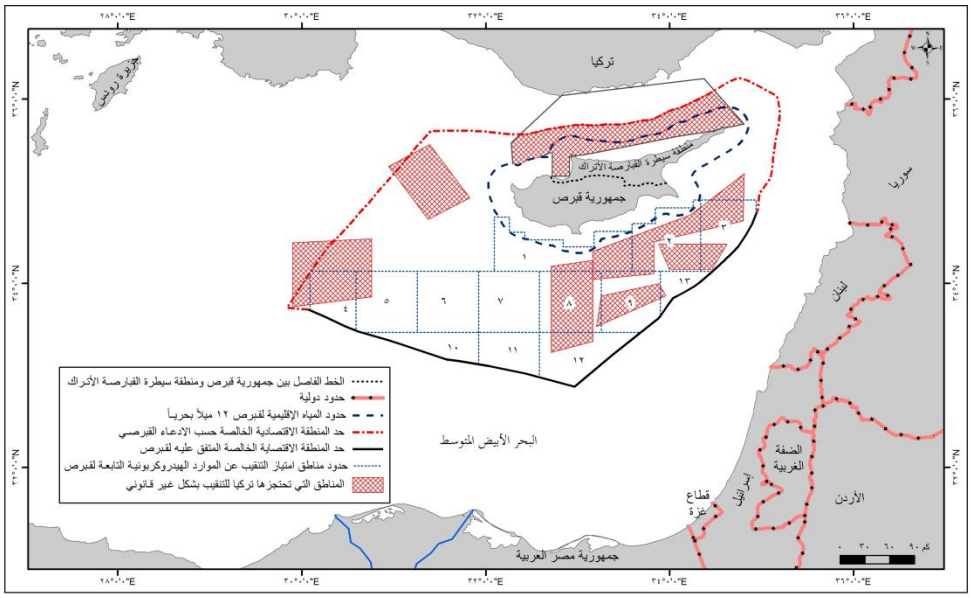

Source: Cyprus: Letters dated 5 December 2013, 13 February 2014, 12 December 2018, 11 July 2019 from the Permanent Representative of Cyprus to the United Nations addressed to the Secretary-General.

شكل(١٣) مناطق استكشاف السفن التركية داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص

أرسلت تركيا أول سفينة حفر وهي الفاتح Fatih إلى المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص في أكتوبر ٢٠١٨ ، وهي سفينة حفر عميق جدًا تم بناؤها في عام ٢٠١١ وتم شراؤها من قبل شركة النفط التركية في عام ٢٠١٧ ، قامت الفاتح بحفر ٧٥ كيلومترًا مربعاً غرب ساحل جزيرة قبرص فيما بين ٣ مايو ٢٠١٩ و ٣ سبتمبر ٢٠١٩ ، وتمثل تلك المنطقة منطقة تداخل الادعاءات بين تركيا وجمهورية قبرص، وتمثل الهدف الرئيس لأنشطة سفينة الفاتح في إجراء حفر استكشافي لتقييم البيانات حول الموارد المحتملة ، والتي تم جمعها من قبل بواسطة سفينة المسح بارباروس خير الدين باشا أو غيرها من سفن المسح الزلزالي التابعة لشركة النفط التركية (Kose,2019,p.42).

أطلقت تركيا سفينة الحفر الثانية يافوز Yavuz ، إلى المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص شرقاً ، على الرغم من تحذيرات كل من الاتحاد الأوروبي وجمهورية قبرص بشأن انتهاك تركيا للحقوق السيادية في المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص ، وتمتلك سفينة يافوز نفس إمكانيات سفينة الفاتح ، وتمارس عملها –حسب لادعاء التركي– بناء على الترخيص الصادر عن الجمهورية التركية لشمال قبرص لشركة النفط التركية عام٢٠١١

.(Gurel et al,2013,p.41)

مارست البحرية التركية سياسة القوة تجاه السفن التابعة لجمهورية قبرص بالمنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص ، والجدول (١٢) يوضح السفن القبرصية التي تم توقيفها من قبل البحرية التركية بالقوة داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص.

جدول(١٢) السفن التابعة لجمهورية قبرص والتي تم توقيفها بواسطة البحرية التركية.

السفينة	المنطقة	تاريخ التوقيف
رامفورم سافرين Ramform Sovereign	جنوب غرب المنطقة الاقتصادية الخالصة	يونيو٢٠١٣
أودين فايندر	جنوب غرب المنطقة الاقتصادية الخالصة	يوليو٢٠١٣
ام في فلاينج انتربرايز MV Flaying Enterprise	جنوب المنطقة الاقتصادية الخالصة	ديسمبر٢٠١٥
فلاش رويال Flash Royal	غرب المنطقة الاقتصادية الخالصة	أغسطس٢٠١٦

Source: Cyprus: Letters dated 5 December 2013, 13 February 2014, 12 December 2018, 11 July 2019 from the Permanent Representative of Cyprus to the United Nations addressed to the Secretary-General

تم حظر سفينة حفر مملوكة لشركة النفط الإيطالية إيني ENI بواسطة سفينة حربية تركية في المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية قبرص في فبراير من عام ٢٠١٨، كانت السفينة الإيطالية تحاول الوصول إلى المربع ٣ ، الذي لا يمثل تداخلًا مباشراً بين مناطق الترخيص لكل من جمهورية قبرص وتركيا ، لكنه يمثل جزءًا من التداخل بين مطالب كل من جمهورية قبرص والجمهورية التركية لشمال قبرص (Gurel et al,2013,p.45) ، وعلى الرغم من إدانة الاتحاد الأوروبي لهذه العملية العسكرية ، إلا أن رسالة تركيا كانت واضحة: طالما أن موارد الطاقة ليست مشتركة بين المجتمعين في قبرص ، فإن تركيا ستمنع أي محاولة للتنقيب أو استغلال حقول الغاز الطبيعي في المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص ، بما في ذلك من خلال استخدام أسطولها البحري .(Palacios,2018,p.7)

ثالثاً: النزاع على استغلال حقول الغاز الطبيعي

فجرت اكتشافات الغاز الطبيعي التي حققتها الشركات المرخص لها من قبل جمهورية قبرص في المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص نزاعاً بين القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين ، حيث يطالب القبارصة الأتراك بالمشاركة ليس فقط في عوائد استغلال تلك الحقول بصفتهم ملاكاً مشاركين في كامل جزيرة قبرص ، ولكن أيضاً في منح التراخيص لاستغلالها وكذا المشاركة في إدارتها .

حقل أفروديت Aphrodite

اكتشفت شركة نوبل إنيرجي الأمريكية Noble Energy وديلك الإسرائيلية Delek Drilling حقل أفروديت للغاز الطبيعي في بلوك ١٢ من مناطق الامتياز لجمهورية قبرص في عام ٢٠١١، كما يتضح من الشكل(١٤) ، وقد قدرت الاحتياطيات المؤكدة للحقل بنحو ١٤٠ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي ، ويقع الحقل على بعد حوالي ١٦٠ كم جنوب الساحل القبرص ، وتمتلك الحقل بشكل مشترك كل من شركة نوبل إنيرجي الأمريكية بنسبة ٣٥% ، وشركة شيل الهولندية Shell بنسبة٣٥% ، وشركة ديلك الإسرائيلية بنسبة ٣٠%.

يغطي حقل أفروديت مساحة ١٢٠ كيلومترًا مربعًا ، حيث اكتشف الغاز الطبيعي في طبقات رملية عالية الجودة تنتمي للعصر الميوسيني ، ويبلغ الحد الأقصى لسمك الخزان ٣٢٠ مترًا ، وتتكون خطة التطوير المقترحة للحقل من مرحلتين ، تشمل الأولى حفر خمسة آبار إنتاجية ، وخط أنابيب تحت سطح البحر لربط آبار الإنتاج بوحدة تخزين وتفريغ عائمة ، حيث حصل شركاء تطوير حقل غاز أفروديت على رخصة استغلال لمدة ٢٥ عامًا في نوفمبر من عام ٢٠١٩ ، ومن المقرر أن يبدأ تشغيل الحقل بحلول عام ٢٠٢٦ (Cyprus Ministry of Energy, Commerce and Industry, 2020, p.3).

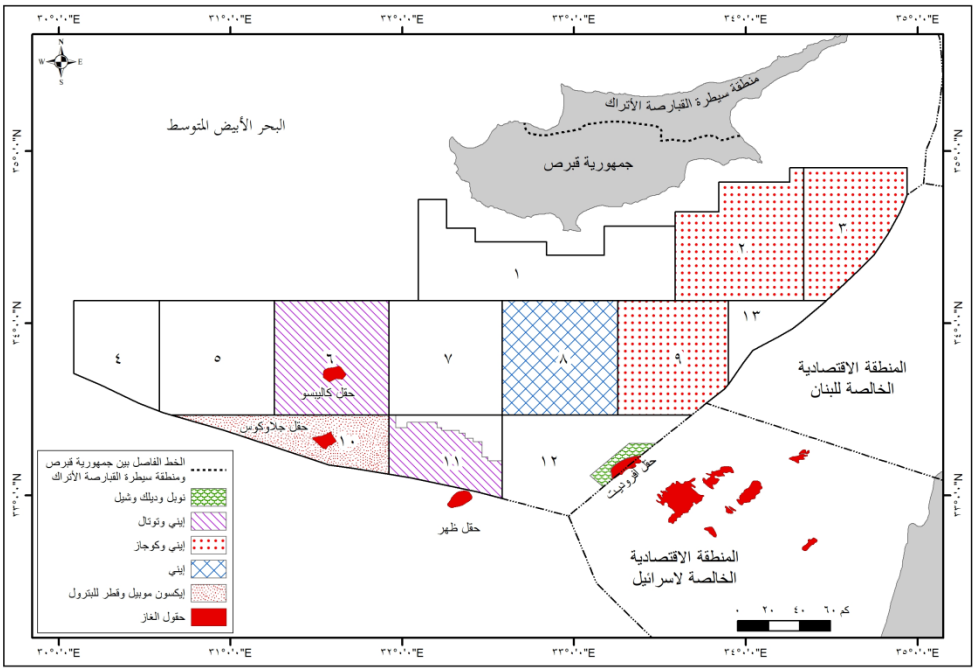

Source: Cyprus Ministry of Energy, Commerce and Industry"Hydrocarbons Service-Hydrocarbon Licences"2020.

شكل(١٤) حقول الغاز الطبيعي المكتشفة بالمنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية قبرص.

حقل كاليبسو Calypso

اكتشفت شركة إيني الإيطالية Eni وشركة توتال Total الفرنسية حقل كاليبسو للغاز الطبيعي في المربع ٦ بالمنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية قبرص في فبراير من عام ٢٠١٨. تمتلك إيني وتوتال حصة ٥٠٪ لكل منهما ، وتبلغ مساحة المربع ٦ نحو ٣٤٢٠ كيلومتر مربع ، قامت شركتا إيني وتوتال بحفر بئر الاستكشاف "كاليبسو -١"، وبناءً على البيانات التي تم الحصول عليها صادف البئر عمود غاز في التكوينات المغطاة بالمتبخرات ، سيتم تنفيذ دراسات إضافية لتقييم أحجام الغاز في خزان "كاليبسو" وتحديد المزيد من عمليات الاستكشاف والتقييم ، حيث يقدّر أن الحقل المكتشف يحتوي على حوالي ١٥٠ مليار متراً مكعباً من الغاز الطبيعي.

حقل جلاوكوس Glaucus

اكتشفت شركة إكسون موبيل ExxonMobil في فبراير من عام٢٠١٩ حقل غاز

جلاوكوس ، وهو حقل بحري يقع على بعد ١٨٠كم جنوب غرب قبرص في المربع ١٠، ويُعتقد أنه أكبر اكتشاف للغاز الطبيعي في المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص حتى الآن ، وتمتلك إكسون موبيل حصة ٦٠٪ في المربع ١٠ ، بينما تمتلك قطر للبترول النسبة المتبقية ، وتبلغ مساحة ذلك المربع نحو١٩٢٧ كيلومتر مربع ، وقد أكمل ائتلاف شركة إكسون موبيل وقطر للبترول في عام ٢٠١٩ أعمال حفر بئر الاستكشاف "جلاوكوس -١" ، ويمكن أن يمثل الاكتشاف مصدرًا للغاز الطبيعي باحتياطي يبلغ نحو (١٤٢: ٢٢٧ مليار متر مكعب).

رابعاً: النزاع على مسارات نقل الغاز الطبيعي

لا يتجاوز عدد سكان جزيرة قبرص١,٢ مليون نسمة ، وبالتالي فإن هذا الحجم السكاني الصغير لن يستهلك سوى نسبة ضئيلة من الإنتاج المتوقع لحقول الغاز الطبيعي التي تم اكتشافها بالمنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص ، ومن المخطط أن يتم تصدير غالبية إنتاج الغاز الطبيعي القبرصي إلى الأسواق الخارجية ، وبينما يدعو القبارصة الأتراك إلى تصدير فائض الغاز الطبيعي القبرصي إلى تركيا عبر خط أنابيب ، فإن القبارصة اليونانيين قد حسموا أمرهم بالتوجه نحو تصدير الغاز الطبيعي عن طريق مصر واليونان ، مما زاد من حدة النزاع على الموارد الهيدروكربونية بالمنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص ، حيث تشعر تركيا بالتهميش وخسارة عوائد تجارة الترانزيت المرتبطة بالغاز الطبيعي القبرصي من ناحية ، والحرمان من مورد في الجوار من ناحية أخرى .

خط أنابيب الغاز إلى مصر

اتّفقت جمهورية قبرص ومصر على إنشاء خط أنابيب تحت مياه البحر ، بحيث يربط حقل "أفروديت" البحري للغاز الطبيعي بمصنع الإسالة المصري في إدكو ، تمهيداً لإعادة تصدير الغاز المسال إلى أوروبا (Henderson, 2018,p.4).

خط أنابيب غاز شرق المتوسط

وقعت كل من إسرائيل واليونان وجمهورية قبرص في ٢ يناير ٢٠٢٠ اتفاقية إطلاق عملية إنشاء خط أنابيب غاز شرق المتوسط EastMed ، الذي يسمح بتصدير الغاز الطبيعي المكتشف في المنطقة الاقتصادية الخالصة لكل من إسرائيل وجمهورية قبرص إلى أوروبا ، وسيربط هذا الخط حوض شرق البحر الأبيض المتوسط بأكمله بنظام تصدير

واحد ، كما يتضح من الشكل(١٥).

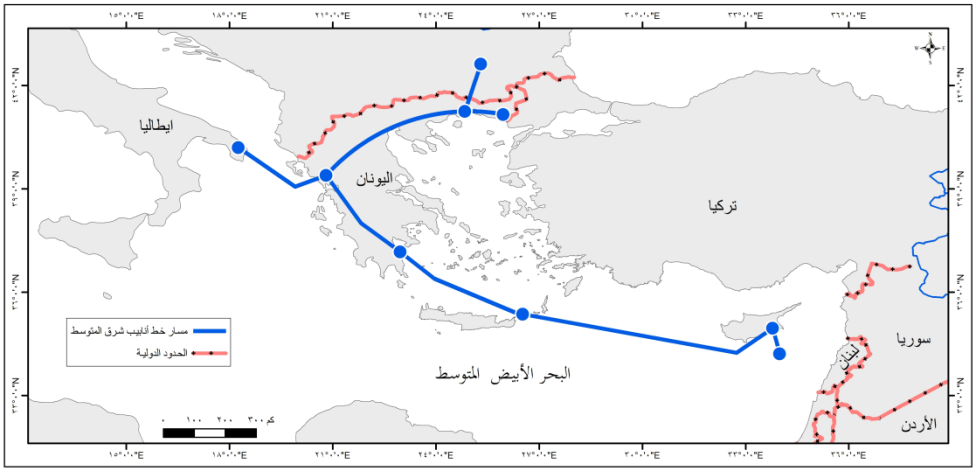

Source:https://www.depa.gr/international infrastructures.

شكل(١٥) مسار خط أنابيب غاز شرق المتوسط

سيقوم خط أنابيب غاز شرق المتوسط بربط حقول الغاز الطبيعي المكتشفة حديثًا في حوض شرق البحر الأبيض المتوسط بالبر الرئيس لليونان وأوروبا ، ويمتد خط الأنابيب من الحقول البحرية لجمهورية قبرص وإسرائيل إلى جزيرة قبرص واليونان ، متبعًا طريقًا عبر بيلوبونيز غرب اليونان حتى شاطئ ثيسبروتيا ، وعبر خط أنابيب غاز بوسيدون Poseidon ، وصولًا إلى نظام الغاز الإيطالي ، يتيح الاتصال بخط بوسيدون لخط أنابيب غاز شرق المتوسط توفير مصادر غاز طبيعي إضافية متنوعة إلى قلب أوروبا ، مما يعزز تكامل سوق الاتحاد الأوروبي(www.depa.gr).

تبلغ طاقة خط أنابيب غاز شرق المتوسط نحو١٠ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنوياً ، والتي يمكن زيادتها لتصل إلى ٢٠ مليار متر مكعب في مرحلة لاحقة مع توفر إمدادات إضافية من الطاقة ، ويبلغ طول خط أنابيب غاز شرق المتوسط حوالي ١٩٠٠ كم ، ويمتد من الحقول البحرية ويربط بين إسرائيل وقبرص وجزيرة كريت ، قبل عبور ٦٠٠ كيلومتر في غرب اليونان ، عبر البيلوبونيز ، إلى امتداد ٢١٠ كم الأخيرة على طول الساحل الأيوني للوصول إلى إيطاليا عبر خط أنابيب بوسيدون (Cyprus Ministry of Energy, Commerce and Industry,2020,p.3) .

خط أنابيب الغاز إلى تركيا

إذا كانت هناك علاقات طبيعية بين كل من جمهورية قبرص وتركيا ، فإن خط أنابيب الغاز إلى تركيا سيكون الأقصر من حيث الطول مقارنة بسابقيه ، والأقل بكثير من حيث التكلفة مقارنة بإنشاء منشآت الغاز الطبيعي المسال على أرض جزيرة قبرص ، أو النقل بالأنابيب إلى اليونان ، مما سينعكس إلى حد كبير في المزيد من صافي الإيرادات ، غير أن الجانب السلبي الرئيس لخط أنابيب الغاز الطبيعي إلى تركيا هو أنه غير ممكن في غياب تسوية شاملة لمشكلة قبرص ، حتى في حالة حل مشكلة قبرص ، فإن القبارصة اليونانيين يشعرون بالقلق من أن تركيا قد تقوم لأسباب سياسية "بإغلاق الصنابير" مما سيقطع تدفق الإيرادات إلى قبرص(Gurel et al, 2013, p.45) .

المبحث الثالث : حجج أطراف النزاع

أولاً: حجج الجمهورية التركية لشمال قبرص

يحتج القبارصة الأتراك بأن جمهورية قبرص قد تأسست عام ١٩٦٠ وفقاً لمعاهدة دولية دخل بمقتضاها القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيون كطرفين متساويين سياسياً ، في شراكة قامت بناء عليها دولة تضم طائفتين ، وكانت شرعية تلك الدولة تكمن في الوجود المشترك والمشاركة الفعالة لكلا الشعبين في جميع أجهزتها ، ولم يكن لأى من الطرفين الحق في حكم الآخر ، أو انتحال الحق في حكم الجزيرة ككل في غياب الطرف الآخر داخل هياكل الدولة وحكومتها، غير أن القبارصة اليونانيين قد دمروا تلك الدولة بعد ثلاثة أعوام من تأسيسها ، بطردهم جميع القبارصة الأتراك من جميع أجهزتها بالقوة في ديسمبر عام١٩٦٣، ونتيجة لذلك لم يعد هناك وجود لإدارة مركزية مشتركة في الجزيرة قادرة على تمثيل قبرص بالكامل ، سواء من الناحية القانونية أو الفعلية منذ ذلك الحين ، ومنذ ذلك الحين يحكم كل طرف من الطرفين نفسه ، وإن كان الطرف اليوناني القبرصي يدعي أنه حكومة قبرص (Representative of Turkish Republic of Northern Cyprus, 2014, P.2).

يرى القبارصة الأتراك أن ادعاء القبارصة اليونانيين السيادة المطلقة على موارد الجزيرة ، والادعاء بانتهاك تركيا لسيادة جمهورية قبرص في سياق أنشطة التنقيب التركية عن النفط والغاز في المنطقة الاقتصادية الخالصة للجزيرة نيابة عن القبارصة الأتراك هو

ادعاء غير مقنع ، لأن تلك السيادة قد اندثرت منذ زمن بعيد ، وأن الاختلاف على السيادة يكمن في صميم مسألة قبرص ، حيث تنبع تلك السيادة بالتساوي من القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين (Representative of Turkish Republic of Northern Cyprus, 2014, P.4) .

يستند القبارصة الأتراك إلى أن الموارد الهيدروكربونية بالمنطقة الاقتصادية الخالصة لجزيرة قبرص والموارد الطبيعية بصفة عامة تخص القبارصة كافة ، ويرون أن الأنشطة الانفرادية للإدارة القبرصية اليونانية فيما يتعلق بالموارد الهيدروكربونية حول الجزيرة ، التي تستبعد موافقة الجانب القبرصي التركي ومشاركته في صنع القرار ، هي أنشطة غير مشروعة تماماً ، وهي تفرض أمراً واقعاً في شرق البحر الأبيض المتوسط على حساب القبارصة الأتراك ، وأن هذا يمثل حجر عثرة أساسياً في طريق التوصل إلى تسوية للمسألة القبرصية عن طريق التفاوض (Representative OFTurkish Republic of Northern Cyprus,2019,P.1) .

يؤكد القبارصة الأتراك أن الأنشطة الانفرادية التي يقوم بها الطرف القبرصي اليوناني قبل إيجاد تسوية شاملة للقضية القبرصية تشكل حكماً مسبقاً بشأن الحقوق الأساسية للشعب القبرصي التركي ومصالحه ، بل وتنتهكها، وأن الشعب القبرصي التركي له نفس الحقوق في الموارد الطبيعية للجزيرة ونفس الولاية عليها (Representative OFTurkish Republic of Northern Cyprus,2014,P.2) .

يرى القبارصة الأتراك أن السبب الوحيد لتصاعد التوترات بشأن الموارد الهيدروكربونية للجزيرة يتمثل في اتخاذ الجانب القبرصي اليوناني إجراءات انفرادية فيما يتعلق بالموارد الطبيعية لقبرص على حساب حقوق القبارصة الأتراك ، في حين يتمثل موقف القبارصة الأتراك إزاء الموارد الطبيعية للجزيرة في ضرورة التعاون واتخاذ إجراءات مشتركة بشأن هذه الثروة المشتركة التي تخص كلا شعبي الجزيرة ، ومن ثم فإن توقيع الإدارة القبرصية اليونانية اتفاقيات تحديد حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة مع مصر ولبنان واسرائيل ليس له سند قانوني ، وهو إجراء انفرادي من دون موافقة القبارصة الأتراك أو مشاركتهم ، ومن ثم فإن تلك الاتفاقيات غير مقبولة على الإطلاق وغير ملزمة بأى حال من الأحوال للقبارصة الأتراك (Representative OFTurkish Republic of Northern

. Cyprus,2014,P.3)

تحتج الجمهورية التركية لشمال قبرص باتخاذ تدابير معادلة ومماثلة لما قامت به الإدارة القبرصية اليونانية ، رغبة في حماية الحقوق المتأصلة وغير القابلة للتصرف للشعب القبرصي التركي في الموارد الهيدروكرونية حول الجزيرة ، وتحقيقاً لذلك وقعت اتفاقاً لتحديد حدود الجرف القاري بين الجمهورية التركية لشمال قبرص وتركيا في ٢١ سبتمبر عام ٢٠١١(الممثل الدائم للجمهورية التركية لشمال قبرص، مايو،٢٠١٤، ص٣) ، ثم حددت مناطق الاستكشاف في عرض البحر ، وأصدرت تراخيص لشركة النفط التركية في ٢٢ سبتمبر عام ٢٠١١ للاضطلاع بأنشطة استكشاف الموارد الهيدروكربونية باسم القبارصة الأتراك (Representative of Turkish Republic of Northern . Cyprus,2019,P.3)

تؤكد الجمهورية التركية لشمال قبرص أنه من الأمور التي كانت محل تفاهم راسخ أثناء المفاوضات المتعلقة بالمسألة القبرصية أن تترك المسائل المتصلة بتحديد حدود مناطق الولاية البحرية لجزيرة قبرص ، وكذا القرارات المتعلقة بالتنقيب عن موارد الجزيرة واستغلالها لتقدير حكومة الشراكة الجديدة ، التي ستنتج عن التوصل لتسوية للمسألة القبرصية ، حيث سيتقاسم القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيون السلطة فيها على أساس من المساواة السياسية (Representative OFTurkish Republic of Northern . Cyprus,2014,P.4)

ثانياً: حجج تركيا

هناك بُعدان لقضية الموارد الهيدروكربونية بالنسبة لتركيا ، يتعلق أولهما بحماية حقوق تركيا في جرفها القاري غرب جزيرة قبرص وشمالها ، ويتعلق البعد الآخر بالمسألة القبرصية ذاتها ، وبحماية الحقوق الأصلية للقبارصة الأتراك ، الذين يشاركون في ملكية الجزيرة وفقاً للقانون الدولي(www.mfa.gov.tr) .

بشكلٍ مستقلّ عن الجمهورية التركية لشمال قبرص ، تجادل تركيا بأن بعض مناطق الاستكشاف المرخَّصة التي تطالب بها جمهورية قبرص تتداخل جزئيًا مع الجرف القاري لتركيا، حيث تتمتَّع تركيا بالحقوق القانونية المستمدَّة من الجرف القاري ، الذي يعتبر جزءًا لا يتجزأ من أراضي دولة تركيا ، وتستند عمليات التنقيب التركية غرب جزيرة قبرص إلى

حقوق تركيا السيادية على جرفها القاري (the Permanent Representative of Turkey to the United Nations, 12 April 2017,p.2)، وتؤكد تركيا أنها لن تسمح بأى شكل من الأشكال لأى بلد أجنبي أو شركة أو سفينة أجنبية بالقيام بأنشطة غير مأذون بها للتنقيب عن الموارد الهيدروكربونية واستغلالها ضمن مناطق ولايتها البحرية (The Permanent Representative of Turkey to the United Nations, 21sep, 2019, p.2) .

أكدت تركيا أن المناطق التي تقوم فيها سفن الحفر المرخص لها من الحكومة التركية غرب خط الطول ١٨-١٦-٣٢ درجة شرقاً تقع ضمن حدود الجرف القاري التركي ، وأنه لا القوانين أو الممارسات المحلية التي تتميز بها بلدان أخرى من جانب واحد ، ولا الاتفاقيات الثنائية التي اعترضت عليها تركيا صراحة بين بلدان ثالثة بشأن تحديد حدود مناطق الولاية البحرية – حتى لو كانت الأمم المتحدة قد سجلتها لديها أو نشرتها – ملزمة لتركيا ، أو يمكن الاحتجاج بها ضدها في التعاملات ذات الصلة (the Permanent Representative of Turkey to the United Nations, 2 July 2020, p.2).

تستند تركيا إلى أن الجمهورية التركية لشمال قبرص قد وقعت اتفاقاً في عام ٢٠١١ لتحديد الجرف القاري مع تركيا ، كما اتخذت الجمهورية التركية لشمال قبرص قراراً يحدد مناطق الاستكشاف في عرض البحر، ثم رخصت لشركة النفط التركية القيام بأنشطة استكشاف واستغلال الموارد الهيدروكربونية نيابة عنها في تلك المناطق ، ومنذ ذلك الحين تقوم شركة النفط التركية بإجراء مسوحات سيزمية وحفر في تلك المناطق(the Chargé d'affaires a.i. of the Permanent Mission of Turkey to the United Nations, 10jan, 2020, p.3) ، وقد أكدت تركيا عزمها مواصلة أنشطة الاستكشاف في تلك المناطق ، طالما أن القبارصة اليونانيين لا يقيمون تعاوناً يتضمن آلية لاتخاذ القرارات بشأن الموارد الهيدروكربونية مع القبارصة الأتراك المشاركين في ملكية الجزيرة ، ولا يؤسسون آلية تعاون معهم (وزارة الخارجية التركية،٢٠١٩،ص٢) .

لا تعترف تركيا بجمهورية قبرص ، وتعارض حقها في إبرام اتفاقيات تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة أو استغلال الموارد الطبيعية من جانب واحد ، حتى يتم التوصل إلى تسوية شاملة لمشكلة قبرص ، حيث إن حكومة القبارصة اليونانيين من وجهة النظر

التركيـة لا تمثـل مصـالح القبارصـة الأتـراك أو جزيـرة موحـدة ، وتـدحض تركيـا مـزاعم القبارصـة اليونـانيين بالسـيادة الحصـرية ، قائلـة إن السـيادة يجـري التفـاوض بشـأنها فـي المحادثات التي ترعاها الأمم المتحدة ، وتذكر تركيا دوماً بوضعها كدولة ضامنة بموجب معاهدة ١٩٦٠، وذلك ضماناً لحماية حقوق القبارصة الأتراك (International Crisis Group,2012,p.5).

تحتج تركيا بأنه بناء على اتفاقية تأسيس دولة قبرص ودستورها لعام ١٩٦٠، يتمتَّع القبارصـة الأتـراك بحقـوقٍ متسـاوية وغيـر قابلـةٍ للتصـرف ومضـمونة فـي منـاطق الولايـة البحرية مثل جمهورية قبرص ، ولا يمكن لجمهورية قبرص أن تمثِّل الجزيرة بأكملها حتى تتمَّ إعادة توحيد شطرى الجزيرة بموافقة الطرفين ، وإلى أن يحدث هذا فإن تركيا تعترف بالجمهورية التركية لشمال قبرص كدولة مستقلة لها حقوقٌ سيادية خاصَّة بها في مناطقها البحرية ، وتتعاون تركيا مع الجمهورية التركية لشمال قبرص لاستعادة التوازن السياسي في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط (وزارة الخارجية التركية،٢٠١١، ص٢).

تحتج تركيا بأن الجانب القبرصي التركي يتشاطر ملكية الجزيرة والموارد الهيدروكربونية حولها ، وقد أكد القبارصة الأتراك مراراً أن الإجراءات أحادية الجانب التي قام بها الجانب القبرصي اليوناني هي إجراءات غير قانونية وغير ملزمة للشعب القبرصي التركي ، وترى تركيا أن ادعاء الجانب القبرصي اليوناني أنه حكومة جمهورية قبرص هو ادعاء غير مشروع ، حيث انتفت تلك المشروعية عندما طرد القبارصة اليونانيون القبارصة الأتراك بالقوة من جميع أجهزة الدولة عام١٩٦٣، وأصبحت هناك إدارتان مستقلتان تمارسان الحكم الذاتي على جزيرة قبرص ، وأن الجانب القبرصي اليوناني من خلال الإشارة إلى ما يسمى بحقوقه السيادية الحصرية يتجاهل المبدأ الأساسي القائل بأن السيادة في قبرص تستمد بالتساوي من القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين (the Chargé d'affaires a.i. Of the Permanent Mission of Turkey to the United Nations, 10 Jan 2020, p.3).

تحتج تركيا بأن الإدارة القبرصية اليونانية لا تمثل في القانون أو في الواقع القبارصة الأتراك وقبرص ككل ، ولا يحق لها التفاوض وإبرام اتفاقيات دولية وكذلك اعتماد قوانين تتعلق باستغلال الموارد الطبيعية لصالح الجزيرة بأكملها ، وتؤدي هذه السياسة الاستفزازية

إلى المساومة على الحقوق المتساوية القائمة والمتأصلة للقبارصة الأتراك في الموارد الطبيعية للجزيرة والمناطق البحرية لجزيرة قبرص وتحكم عليها مسبقًا ، بينما يجب أن تكون هذه المسألة جزءا من التسوية الشاملة في قبرص ، وترى تركيا أنه ينبغي أن يستفيد القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيون بشكل مشترك من الموارد الطبيعية للجزيرة ، وكان هذا هو التفاهم السائد في خطة التسوية الشاملة للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٤(خطة عنان) ، حيث تُركت هذه المسألة لقرار البرلمان المشترك لحكومة الشراكة الجديدة ، وبناء عليه فإن للأنشطة الأحادية الجانب التي يمارسها القبارصة اليونانيون تأثير سلبي مباشر على مفاوضات تسوية المسألة القبرصية(www.mfa.gov.tr) .

ترى تركيا أن القبارصة الأتراك هم ضحايا استمرار الوضع الراهن في جزيرة قبرص ، وأكدت تركيا أنها لن تسمح أبداً بأن يدفعوا ثمن عدم التوصل إلى تسوية للمسألة القبرصية ، حيث إنهم قد وافقوا من قبل على خطة عنان عام٢٠٠٤ ، والتي رفضها القبارصة اليونانيون ، وقد أقرت الأمم المتحدة في عام٢٠١٢ أن الموارد الطبيعية للجزيرة تخص القبارصة كافة ، وبناء عليه فإن الأنشطة الانفرادية التي يقوم بها الجانب القبرصي اليوناني فيما يتعلق بالموارد الهيدروكربونية حول الجزيرة ، والتي تتجاهل الحقوق المتساوية والمتأصلة للقبارصة الأتراك ليست أمراً واقعاً وغير مشروع فحسب ، بل إن من شأنها أيضاً أن تؤدي إلى تصعيد التوتر في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط (the Chargé d'affaires a.i. Of the Permanent Mission of Turkey to the United Nations, 10 Jan, 2020, p.2).

تؤكد تركيا أنها تقف وجهاً لوجه أمام إدارة قبرصية يونانية تستفيد من جميع مزايا العضوية في الاتحاد الأوروبي ، وترى نفسها المالك الوحيد للجزيرة ، في حين أنه يجب إشراك القبارصة الأتراك أيضاً في آليات صنع القرار أثناء اتخاذ أي قرار يتعلق بالثروات المشتركة للجزيرة ، ولكن الجانب القبرصي اليوناني رفض مقترحات التعاون التي تقدمت بها السلطات القبرصية التركية ، وعلاوة على ذلك ، فإن ذلك الجانب لا ينظر إلى موضوع الهيدروكربونات كعنصر ينبغي تقاسمه والبت فيه بالاشتراك مع القبارصة الأتراك ، ويزعم أنه يضمن منح حقوق القبارصة الأتراك بعد التوصل إلى تسوية ، وترى تركيا أن قيام الجانب القبرصي اليوناني بتسويق ثروات الجزيرة ، وشروعه في الحصول على

عائداتها ، وتأجيله استفادة القبارصة الأتراك منها إلى ما بعد التوصل إلى تسوية للمسألة القبرصية ، والتي يعرقلها الجانب القبرصي اليوناني بنفسه ، هو أمر مرفوض من قبل تركيا ومن قبل القبارصة الأتراك على حد سواء (www.mfa.gov.tr).

تجادل تركيا أنه فيما يتعلق بادعاء القبارصة اليونانيين بشأن الأنشطة العسكرية للجمهورية التركية لشمال قبرص ، فمن غير المنطقي أن نتوقع من الجانب القبرصي التركي عدم اتخاذ تدابير متبادلة ، في الوقت الذي يواصل فيه الجانب القبرصي اليوناني تصعيد التوتر في الجزيرة وفي المنطقة على حد سواء ، ليس من خلال إجراءات انفرادية بشأن الموارد الهيدروكربونية فحسب ، بل أيضاً من خلال إنشاء تحالفات عسكرية إقليمية جديدة ، وهذه التحالفات العسكرية هي في جوهرها ضد الجانب القبرصي التركي وضد تركيا ، وتؤدي بطبيعة الحال إلى تصعيد التوتر في الجزيرة وفي المنطقة ، وترى تركيا أن التسلح المتزايد في الجانب القبرصي اليوناني يبين نيته الحقيقية فيما يتعلق بمستقبل الجزيرة ، وتؤكد أن ذلك الجانب يستخدم مركبات جوية مسلحة وغير مسلحة ، بالتعاون مع بلدان مختلفة ، ويقدم تنازلات عسكرية إلى بلدان معينة ، بما في ذلك إتاحة إمكانية الوصول إلى مطاراته وموانيه العسكرية ، ويتذرع في ذلك بحماية أنشطة استكشاف واستغلال الموارد الهيدروكربونية ، وتؤكد تركيا أن هذه الأنشطة لا تنتهك حقوق المالك المشارك في الجزيرة وهم القبارصة الأتراك فحسب ، بل تعرض حياة المدنيين في الجزيرة للخطر (the Chargé d'affaires a.i.Of the Permanent Mission of Turkey to the United Nations, 10 Jan, 2020, p.4).

ترى تركيا أن الاتحاد الأوروبي يتبنى نهجاً متحيزاً Biased ، إذ لا يمكن له أن يعتبر أنشطة التنقيب التركية أنشطة غير قانونية ، في ظل غياب اتفاقية نهائية للحدود البحرية ، وأن الاتحاد الأوروبي يتبنى الادعاء الحدودي من جانب أحد طرفي النزاع ، ويحاول فرضه على الطرف الآخر، وقد أكدت تركيا استعدادها للدخول في مباحثات بشأن الحدود البحرية مع كل جيرانها عدا القبارصة اليونانيين ، كما أكدت على أن تحديد الحدود البحرية في مواجهة السواحل الغربية لجزيرة قبرص يجب أن يكون بعد التوصل لتسوية نهائية للمسألة القبرصية(www.mfa.gov.tr).

ثالثاً: حجج جمهورية قبرص

تحتج جمهورية قبرص بحقوقها السيادية التي نشأت صراحة عن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ، بما فيها القرار٥٤١ لسنة١٩٨٣، والقرار٥٥٠ لسنة١٩٨٤ (the Permanent Representative of Cyprus to the United Nations, 5Dec, 2013, p.2) ، حيث أعتبر مجلس الأمن أن قيام الجمهورية التركية لشمال قبرص باطل قانوناً ، ثم أهاب بجميع الدول عدم تسهيل جهود ذلك الكيان الانفصالي أو مساعدته بأى شكل من الأشكال ، لذلك فإن أى اتفاقيات مع هذا الكيان غير القانوني هي أيضاً اتفاقيات باطلة من أساسها، وهو ما ينطبق على اتفاق تحديد الجرف القاري بين تركيا وهذا الكيان، وتشكل الأعمال التي تقوم بها تركيا في المياه الإقليمية لجمهورية قبرص انتهاكاً لالتزامها باحترام سيادة جمهورية قبرص (the Permanent Representative of Cyprus to the United Nations, 19 May 2014, p.2).

تستند جمهورية قبرص إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام١٩٨٢ ، حيث تنص المادة١٢١ منها صراحة على حق الجزر في بحرها الإقليمي ومنطقتها المتاخمة وجرفها القاري ومنطقتها الاقتصادية الخالصة ، وترى أن هذا الحق راسخ في القانون الدولي العرفي ، وبالتالي يمكن التمسك به أيضاً في مواجهة الدول التي ليست أطرافاً في الاتفاقية مثل تركيا (the Permanent Representative of Cyprus to the United Nations,4 May,2017,p.2) ، كما تنص المادة ٧٤ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار على أن يتم تعيين حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة بين الدول ذات السواحل المتقابلة أو المتلاصقة على أساس القانون الدولي ، كما أشير إليه في المادة ٣٨ من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية ، من أجل التوصل إلى حل منصف ، وبناء عليه فإن حكومة جمهورية قبرص قد أبرمت اتفاقيات متعلقة بتحديد منطقتها الاقتصادية الخالصة مع مصر ولبنان واسرائيل على أساس مبدأ خط الوسط (the Permanent Representative of Cyprus to the United Nations, 15 June 2012,p.1).

تحتج جمهورية قبرص بأنها تمارس استناداً إلى إعلان المنطقة الاقتصادية الخالصة ، وإلى اتفاقيات تحديد الحدود البحرية الموقعة مع ثلاث من الدول المقابلة الحقوق السيادية والولاية الحصرية في ما يتعلق بالمناطق الواقعة خارج بحرها الإقليمي ، أو المتاخمة له ،

للأغراض المبينة في المادة٥٦ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وبالإضافة إلى ذلك فإن جمهورية قبرص تتمتع طبقاً للقانون الدولي بحقوق سيادية طبيعية وخالصة على الجرف القاري ، الذي يشمل المنطقة نفسها ، والتي تمارسها طبقاً للمادة ٧٧ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، وبصفة خاصة في ما يتعلق بالموارد الهيدروكربونية ، فإن قبرص تمارس حقوقاً سيادية خالصة لأغراض منها استكشاف هذه الموارد واستغلالها في منطقتها الاقتصادية الخالصة المعلنة ، وعلى جرفها القاري (the Permanent Representative of Cyprus to the United Nations, 15 June 2012,p.1) .

ترى جمهورية قبرص أن الطابع العدواني المتزايد للإجراءات التي تتخذها تركيا في مناطق الولاية البحرية التابعة لجمهورية قبرص ، ليس من شأنه إلا تقويض العملية التي تهدف إلى إعادة توحيد الجزيرة ، وإثارة المزيد من الشكوك إزاء إلتزام تركيا بتلك العملية ، وأن تلك الإجراءات تسهم في تصعيد التوتر عموماً في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط ، كما أن التفاوض في ظل التهديد والابتزاز التركي له أثر سلبي على الرأى العام في جمهورية قبرص (the Chargé d’affaires a.i.Of the Permanent Mission of Cyprus to the United Nations, 6Oct, 2014, p.2).

تؤكد جمهورية قبرص أن ثروات قبرص الطبيعية ملك لشعب قبرص ، وبعد أن تحل مشكلة قبرص سيكون بوسع جميع سكان الجزيرة أن يجتنوا ثمار الموارد الطبيعية لبلدهم ، وأن خير ما يخدم حقوق القبارصة الأتراك هو إيجاد تسوية شاملة لمشكلة قبرص ، ومن ثم ينبغي على تركيا أن تركز جهودها في هذا الاتجاه ، وسيستغرق الأمر عدة سنوات قبل أن تتحقق أى عائدات مالية من استغلال الموارد الهيدروكربونية في المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص، ومن الأهمية بمكان إيجاد حل لمشكلة قبرص في غضون تلك المدة الزمنية (the Permanent Representative of Cyprus to the United Nations, 7 Apr, 2016, p.2).

تحتج جمهورية قبرص بأن أى ادعاء من جانب تركيا بأن المسوح التي تقوم بها سفنها قد رخص لها النظام الانفصالي في شمال الجزيرة هو ادعاء لا أساس له في القانون الدولي ، فالنظام المذكور في شمال قبرص كما ذكر مجلس الأمن ، هو كيان انفصالي باطل قانوناً ، أنشأته تركيا نفسها السلطة القائمة بالاحتلال في أعقاب الغزو التركي

للجزيرة عام١٩٧٤، في انتهاك للقانون الدولي ، ومن ثم فإن ذلك الكيان ليست له ولا يمكن أن تكون له الحقوق المكفولة لدولة ، وبالتالي ليست له بتاتاً أى أهلية قانونية للترخيص بأنشطة للتنقيب عن موارد طبيعية داخل أراضي جزيرة قبرص ، أو في المناطق البحرية التابعة لها، والدولة الوحيدة المعترف بها دولياً في قبرص هي جمهورية قبرص ، التي تتمتع بجميع الحقوق الممنوحة لها بموجب القانون الدولي في ما يتعلق بكامل أراضي جزيرة قبرص فضلاً عن مناطقها البحرية ، ومن ثم فإن أى أعمال تقوم بها تركيا بصورة مباشرة أو من خلال الكيان الانفصالي التابع لها هي أعمال لاغية وباطلة (the Permanent Representative of Cyprus to the United Nations, 19Feb, 2019, p.2) .

ترى جمهورية قبرص أن المسوح التى تقوم بها تركيا في المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية قبرص تشكل انتهاكاً لحقوقها السيادية بموجب القانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وأن جمهورية قبرص وحدها هي التي لها أن تأذن بأنشطة التنقيب عن الموارد الطبيعية في مناطق الولاية البحرية لقبرص، ويشكل القيام بأنشطة التنقيب غير المشروعة دون الحصول على إذن صريح منها جريمة خطيرة بموجب قانون جمهورية قبرص ، وينطبق الأمر ذاته على عمليات الحفر التي تضطلع بها تركيا في المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص ، وتؤكد جمهورية قبرص أنها عاقدة العزم على اتخاذ جميع التدابير السلمية المتاحة بموجب القانون الدولي من أجل حماية حقوقها (the Permanent Representative of Cyprus to the United Nations,19Feb, 2019, p.2) ، وتؤكد جمهورية قبرص أن أى عمليات حفر تجريها تركيا في المناطق البحرية المتاخمة للمناطق المحتلة في شمال قبرص تشكل انتهاكاً لقانون الاحتلال الحربي ، فوفقاً للقواعد ذات الصلة لا يجوز لتركيا السلطة القائمة بالاحتلال أن تستغل الموارد الطبيعية للمنطقة التي تحتلها بصورة غير قانونية (the Permanent Representative of Cyprus to the United Nations, 11July 2019, p.1).

تحتج جمهورية قبرص بأنها دعت تركيا مراراً للتفاوض بهدف تعيين مناطق الولاية البحرية الخاصة بكل منهما بما يتماشى مع القانون الدولي ، إلا أن تركيا لم تكتف بتجاهل تلك الدعوات فحسب ، ولكنها لم تتصرف بحسن نية أيضاً ، إذ لجأت إلى تصرفات تهدد

إمكانية التوصل إلى اتفاق نهائي وتعوقه ، في انتهاك للقانون الدولي (the Permanent Representative of Cyprus to the United Nations,11July 2019,p.2) ، حيث باتت تحيط بجزيرة قبرص ، وتجري أنشطة غير قانونية للتنقيب عن الموارد الهيدروكربونية في المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص ، بحراسة من سفن حربية عديدة ، الأمر الذي أدى جنباً إلى جنب مع المناورات العسكرية المتكررة التي تقوم بها تركيا إلى عسكرة مكثفة لمناطق بحرية شاسعة حول جزيرة قبرص ، وترى جمهورية قبرص أن تلك الإجراءات التركية تشكل انتهاكاً مباشراً للحقوق السيادية لجمهورية قبرص ، وعلاوة على ذلك فإن استخدام دولة عضو في الأمم المتحدة لقوتها من أجل اغتصاب سيادة دولة عضو أخرى وإحباط ممارسة حقوقها السيادية يشكل انتهاكاً مباشراً لميثاق الأمم المتحدة (the Permanent Representative of Cyprus to the United Nations, 30Apr, 2020, p.2).

تدعي جمهورية قبرص أن تركيا تحاول خلق حقائق على أرض الواقع من أجل فرض واقع يجسد أشد مطالبها تطرفاً ، وتختار تصعيد التوترات في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط ، تمشياً مع محاور سياستها القائمة على النزعة التوسعية والهيمنة الإقليمية ، وإنكار حقوق الدول الأخرى في المنطقة ، وتحريف الحقائق القانونية والجغرافية ، وتواصل تركيا عسكرة الفضاء البحري في جميع أنحاء قبرص ، وتنتهك المجال الجوي السيادي لجمهورية قبرص ، وتحتل الجزء الشمالي من جزيرة قبرص منذ عام١٩٧٤ (the Permanent Representative of Cyprus to the United Nations, 30Apr, 2020, p.2) .

تؤكد جمهورية قبرص رفضها للادعاء التركي بأن جميع عمليات الحفر التي تقوم بها تركيا في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط تقع داخل الجرف القاري لتركيا، حيث تتعدى الحدود المزعومة للجرف القاري لتركيا على مناطق الولاية البحرية للدول الساحلية المجاورة ، وهذه حالة واضحة من محاولات الاستيلاء والمحاولات الإحادية الجانب ، التي ترمي إلى استملاك مناطق بحرية ليس لتركيا فيها ولا يمكن أن يكون لها فيها أى حق بموجب القانون الدولي (the Permanent Representative of Cyprus to the United Nations, 20 July , 2020, p.2).

تحتج جمهورية قبرص بأن المساواة في السيادة وعدم التمييز هما من المبادىء

الأساسية للنظام الدولي القائم على القواعد ، وبناءً عليه لا يمكن للقانون الدولي أن ينص إلا على أن جميع الدول تتمتع بالحقوق نفسها ، وعلى ألا تمنح أى دولة معاملة تفضيلية بسبب حجمها وقوتها ، ويجب على تركيا أن تتخلى عن قناعتها الإمبريالية بأن حقوقها تلغي حقوق الآخرين ، وأن القانون الدولي يمكن أن يشوه ويكيف ليناسب مصالحها الخاصة ، وتؤكد جمهورية قبرص أن إعلان تركيا استعدادها لإيجاد حلول مع الجميع بشأن كل المسائل المعلقة باستثناء جمهورية قبرص يعد بمثابة تأكيد علني يبين عدم رغبة تركيا في تنفيذ الجانب الأساسي من ميثاق الأمم المتحدة ، إلا وهو التسوية السلمية للمنازعات (the Permanent Representative of Cyprus to the United Nations, 20 July , 2020, p.2) .

المبحث الرابع: الدوافع الجيوبولتيكية للنزاع

أصبحت المنافسة بين الدول في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط خلال العقد الثاني من القرن العشرين جيوبولتيكية بشكل علني ، حيث تطورت الشراكات الاقتصادية التي دفعتها اكتشافات الغاز الطبيعي بتلك المنطقة إلى تحالفات سياسية وعسكرية ، وقد تحول النزاع المحلي بين كل من جمهورية قبرص والجمهورية التركية لشمال قبرص على الموارد الهيدروكربونية بالمنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص إلى تنافس جيوبولتيكي للهيمنة على تلك الموارد بين محورين تقود تركيا أحدهما ، وتقود جمهورية قبرص ومن ورائها اليونان المحور الآخر.

أولاً: الدوافع الجيوبولتيكية لتركيا

تتعدد الدوافع الجيوبولتيكية للسلوك التركي تجاه النزاع القبرصي على الموارد الهيدروكربونية ، ما بين اعتبار قبرص ومواردها ضمن المجال الحيوي لتركيا ، والسعي لمواجهة سياسة الاحتواء التي تستشعرها تركيا من قبل المحور المعادي لها بمنطقة شرق البحر المتوسط.

١- المجال الحيوي لتركيا وعقيدة الوطن الأزرق

يتم التعبير عن سياسة تركيا تجاه منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط من خلال عقيدة جيوبولتيكية geopolitical doctrine تسمى الوطن الأزرق أوMavi Vatan بالتركية

، والتي تمثل التوجه الجيوبولتيكي الذي صاغه الأدميرال التركي جيم جوردينيز Gürdenizفي عام٢٠٠٦ (Denizeau,2021,p.6)، وقد تصاعدت المشاعر المعادية للغرب في تركيا بعد محاولة الانقلاب الفاشلة عام ٢٠١٦ ، واتخذت الحكومة التركية منعطفاً قومياً بشكل قاطع ، مما مهد الطريق لعقيدة الوطن الأزرق لتصبح أكثر شيوعًا وتأيداً بين النخب الحاكمة في تركيا(Dalay, 2021, p.2) ، وتعد عقيدة الوطن الأزرق بمثابة مفهوم جديد للدفاع الوطني التركي ، حيث لا يقتصر الوطن التركي على الإقليم البري ، ولكنه يضم أيضاً الإقليم البحري بحدوده القصوى ، كما يتضح من الشكل(١٦) ، وقد جادل جوردينيز في أغسطس من عام٢٠٢٠ بأن عقيدة الوطن الأزرق تمثل ردًا ضروريًا على النهج المناهض لتركيا في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط (International Crisis Group,2021,p12).

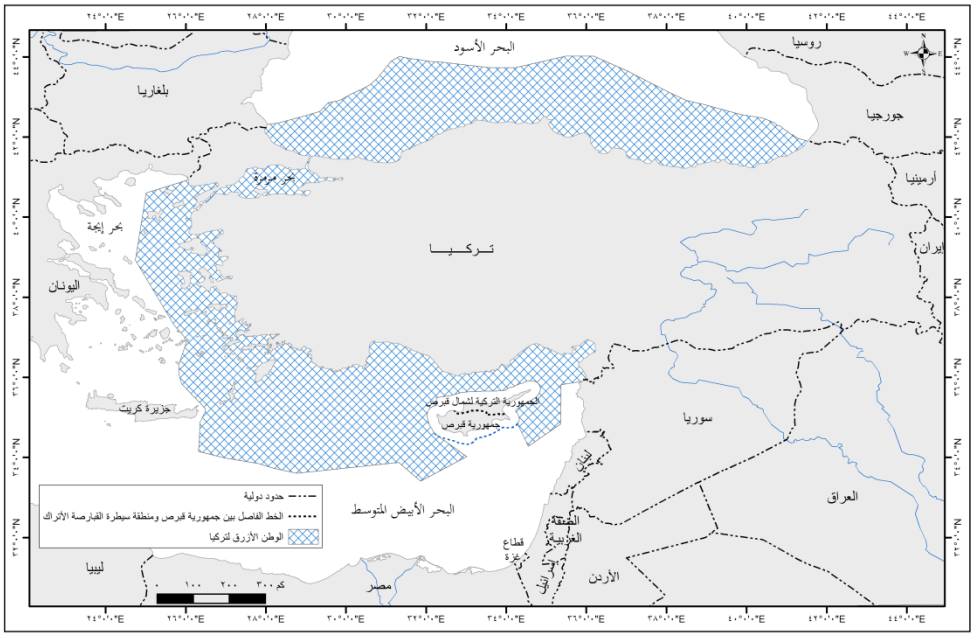

Source: Denizeau, A" Mavi Vatan, the "Blue Homeland-The Origins, Influences and Limits of an Ambitious Doctrine for Turkey" the Institut français des relations Internationales (Ifri) and the Policy Center for the New South, 2021.

شكل(١٦) امتداد الوطن الأزرق لتركيا.

تقدم عقيدة الوطن الأزرق سرداً قوياً لإضفاء الشرعية محلياً على سياسة الحكومة التركية في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط ، حيث تعتمد على التهديد المتصور بأن

تركيا محاصرة في الأناضول ، وبالتالي تحتاج إلى الحفاظ على إمكانية الوصول للبحار التي تطل عليها (Dalay,2021,p.3) ، وفي سبتمبر من عام ٢٠١٩ كشف الرئيس التركي عن رؤيته للحدود البحرية لتركيا من خلال خريطة الوطن الأزرق ، وقدمت تركيا خطاباً إلى الأمم المتحدة يعرض فكرتها عن الوطن الأزرق ، ومن الناحية العملية ، تمثل عقيدة الوطن الأزرق بشكل فعال ثلاث أفكار رئيسة ، فهي تمثل رؤية للحدود البحرية لتركيا في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط وبحر إيجه ، وتعد بمثابة دعوة لإعادة تصور مكانة تركيا الإقليمية ووضعها كقوة بحرية ، كما تدعو لإعادة توجيه سياسات تركيا الخارجية والأمنية بعيدًا عن الغرب نحو روسيا والصين(Dalay,2021,p.3).

أوضح جوردينيز أن هناك ثلاث قضايا رئيسة بالنسبة للجغرافيا السياسية الإقليمية لتركيا وشمال قبرص هي: تأسيس ما يسمى بالدولة الكردية شمال سوريا مع منفذ على البحر، والرغبة في حرمان تركيا من معظم مساحة جرفها القاري بمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط ، ومحاولة قمع الجمهورية التركية لشمال قبرص والوجود العسكري التركي بها ، وأكد أن تلك المحاور الثلاثة تشكل مفاتيح الجغرافيا السياسية لتركيا في القرن الحادي والعشرين ، وبناء عليه فإنه يؤكد أن الوطن التركي لا يجب أن يقتصر فقط على الإقليم البري لتركيا أو الوطن الأم Ana Vatan ، بل يجب أن يضم كذلك الوطن الأزرق Mavi Vatan و" الوطن الطفل" Yavru Vatan وهو مصطلح يستخدمه القوميون الأتراك للإشارة بمودة إلى الجمهورية التركية لشمال قبرص (Observatoire de la Turquie Contemporaine, 2020, pp. 2,4).

تقوم عقيدة الوطن الأزرق على خطاب يبرر العدوان ، لمواجهة التهديدات الخارجية ضد تركيا ، فهي أقرب لمفهوم "الدفاع الأمامي" الذي يشير في المقام الأول إلى حاجة تركيا إلى امتلاك قوة بحرية كبيرة ، من أجل بسط سيطرتها إلى أقصى حد ممكن على المناطق البحرية الحيوية (Areteos,2020,P.4) ، وتستهدف تركيا في ضوء عقيدة الوطن الأزرق السيطرة على نحو١٨٩ ألف كم٢ من منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط ، كما يتضح من الجدول(١٣) والشكل(١٧) ، وتقع المنطقة الاقتصادية الخالصة لجزيرة قبرص في قلب الامتداد المتوسطي للوطن الأزرق التركي.

جدول(١٣) مناطق السيطرة البحرية لتركيا تبعاً لعقيدة الوطن الأزرق

المسطح البحري	مساحة مناطق السيطرة البحرية لتركيا كم٢	%
البحر الأبيض المتوسط	١٨٩٠٠٠	٤٠,٩
بحر إيجة	٨٩٠٠٠	١٩,٣
البحر الأسود	١٧٢٠٠٠	٣٧,٢
بحر مرمرة	١٢٠٠٠	٢,٦
إجمالي الوطن الأزرق	٤٦٢٠٠٠	١٠٠

Source: Denizeau, A" Mavi Vatan, the "Blue Homeland-The Origins, Influences and Limits of an Ambitious Doctrine for Turkey" the Institut français des relations internationales (Ifri) and the Policy Center for the New South,2021.

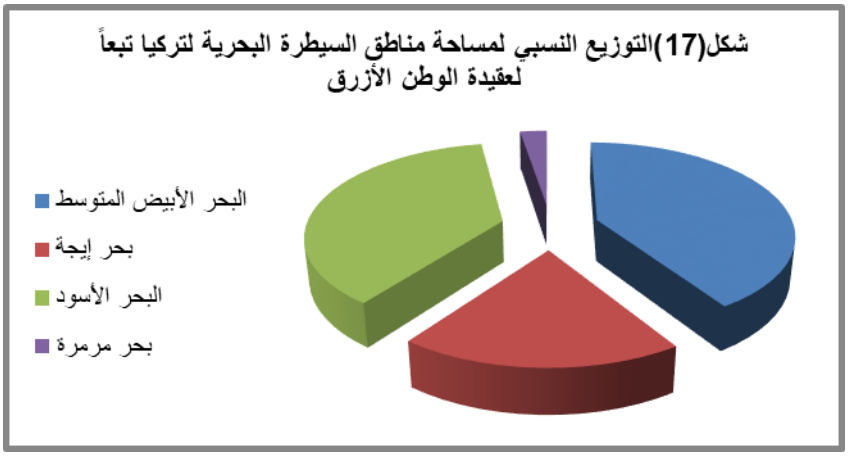

٢- مواجهة سياسة الاحتواء

تتمثل دوافع سياسة تركيا المتوسطية إلى جانب الاستيلاء على الطاقة في الرد على التهديدات المتصورة على سيادتها البحرية ، فضلاً عن كونها نتاجاً لشعور منتشر بشكل متزايد لدى الأتراك بالعزلة الإقليمية والتطويق (Demiryol ,2020, P.3) ، ولطالما عانت الحكومة التركية من عقلية الحصار المزمن ، معتقدة أنها محاطة بقوى معادية تهدد مصالحها الأساسية ، وازداد الأمر سوءاً مع شعور تركيا بالاستبعاد من ثروات الطاقة المكتشفة بمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط ، من خلال خطة خط أنابيب غاز شرق المتوسط ، إذ باتت تركيا تؤمن بأن دول منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط الأخرى تنتهج سياسة احتواء containment تجاهها ، والتي من شأنها أن تقضي على سيادة

تركيا وأمنها الاقتصادي ونفوذها الجيوبولتيكي (International Crisis Group,2021,p13).

شعرت تركيا بتهديد متزايد مما تعتبره محوراً معادياً يسعى لحصرها في زاوية صغيرة من البحر الأبيض المتوسط ، ويبدو أن خطط جمهورية قبرص واليونان وإسرائيل ومصر لتصدير الغاز الطبيعي المستخرج من منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط عبر خط أنابيب غاز شرق المتوسط إلى أوروبا ، والذي يتجاوز تركيا ، تبرر تلك المخاوف التركية ، التي أكدها تشكيل منتدى غاز شرق المتوسط East-Med Gas Forum من الدول الأربع المذكورة أعلاه ، بالإضافة إلى إيطاليا والسلطة الفلسطينية والأردن ، كما دعمت الولايات المتحدة المنتدى ، وأبدت فرنسا اهتمامًا بالانضمام إليه (International Crisis Group,2021,p.14).

يتشكل الموقف الحازم لتركيا في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط عن كثب من خلال تصوراتها للتهديدات ، عززت التحولات الأخيرة في التحالفات الجيوبولتيكية الإقليمية الشعور بالحصار لدى تركيا ، وهو تصور بأنها تُستبعد ليس فقط من "لعبة الطاقة" ولكن أيضًا من النظام الإقليمي الناشئ ، في الواقع ، دفعت مصالح الطاقة المشتركة إسرائيل وجمهورية قبرص واليونان ومصر إلى التقارب ، وفي حين أنه في الأساس تحالف عملي مدفوع بحوافز اقتصادية مشتركة ، فقد كان له بعض التداعيات في قطاع الأمن ، مما أدى إلى تفاقم تصور تركيا للتهديد الذي يشكله مثل ذلك التقارب (Demiryol ,2020, P.4) .

تعتبر تركيا كلاً من خط أنابيب غاز شرق المتوسط ومنتدى غاز شرق المتوسط كعناصر في جهد أكبر لمحاصرتها على هوامش البحر الأبيض المتوسط ، إن دعم الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي لمنتدى غاز شرق المتوسط وخط أنابيب شرق المتوسط وغيرهما من المبادرات الإقليمية ، تساهم بشكل أكبر في الاقتناع التركي بأن تركيا تتعرض للتهميش من قبل حلفائها ، ومن ثم تهدف استراتيجية تركيا الحازمة إلى كسر ذلك الحصار (Demiryol ,2020, P. 5).

٣- السيطرة على الموارد الهيدروكربونية لقبرص

أدت اكتشافات الغاز الأخيرة في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط ، إلى جانب

العديد من العوامل الأخرى إلى زيادة شهية تركيا للتنقيب عن الموارد الهيدروكربونية بتلك المنطقة ، وتعد واردات الطاقة المصدر الرئيس لعجز الموازنة التركية ، وفي السنوات الخمس الأخيرة بلغ إجمالي عجز الموازنة التركية نحو ٢٢٠ مليار دولار ، وبلغ إجمالي قيمة واردات الطاقة ٢١٣ مليار دولار، وتأمل تركيا من خلال التنقيب عن الموارد الهيدروكربونية في معالجة مشاكلها الاقتصادية المزمنة ، وتحقيقاً لتلك الغاية فقد ضاعفت أنشطتها للتنقيب عن الموارد الهيدروكربونية في كل من شرق البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود (Dalay,2021,p.4) .

ترتب على سرعة النمو الاقتصادي والسكاني لتركيا في العقدين الأخيرين زيادة مصاحبة في واردات الطاقة ، ويتميز نظام الطاقة في تركيا بنصيب كبير من الوقود الإحفوري الذي يسهم بنحو ٧٣٪ من إجمالي إمدادات الطاقة النهائية (International Energy Agency,2021,p.18) ، وتنفق تركيا حوالي ٥٥ مليار دولار سنوياً لاستيراد النفط والغاز الطبيعي والفحم ، ويعتبر الوضع مع الغاز الطبيعي هو الأكثر عبئاً ، حيث استوردت تركيا ٤٦,٤ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي في عام ٢٠١٦ (Rzayeva 2018,p.2)، وتولي تركيا أولوية قصوى لمزيد من تنويع الواردات من حيث النوع والمنشأ كما يتم تكثيف أنشطة الاستكشاف والإنتاج (Turkey Ministry of Foreign Affairs, 2009, p.9) ، ويسهم الغاز الطبيعي بنحو٣١% من مركب الطاقة في تركيا ، كما يتضح من الجدول(١٤) والشكل(١٨).

جدول(١٤) مركب الطاقة التركي عام٢٠١٦

مصدر الطاقة	%
الغاز الطبيعي	٣١
البترول	٣٠
الفحم	٢٧
الطاقة الكهرومائية	٤,٥
موارد متجددة أخرى	٧,٥
الإجمالي	١٠٠

Source: Turkey Ministry of Energy and Natural Resources.
-U.S .Energy Information Administration.
-BP Statistical Review 2016.

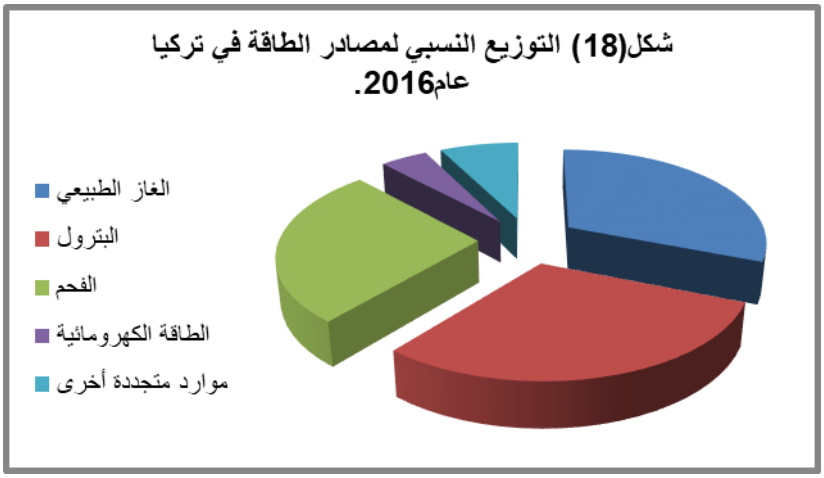

تستورد تركيا ٩٩% من استهلاكها من الغاز الطبيعي ، وتستهدف تخفيف اعتمادها على كل من روسيا الاتحادية وإيران كأكبر مصدرين بالنسبة لإمدادات الغاز الطبيعي لتركيا كما يتضح من الجدول(١٥) والشكل(١٩) ، وقد وجدت تركيا ضالتها في الموارد المكتشفة بمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط ، لتقليل اعتمادها على هاتين الدولتين ، وتقليل ضعفها الاستراتيجي ، حيث يجمع تركيا مع كل من روسيا الاتحادية وإيران تطلعات جيوبولتيكية إقليمية متعارضة(Dalay,2021,p.5).

جدول(١٥) واردات تركيا من الغاز الطبيعي من عام٢٠٠٦ إلى عام٢٠١٦بالبليون متر مكعب.

العام	روسيا الاتحادية	إيران	اذربيجان	الجزائر	نيجيريا	أخرى	الإجمالي
2006	19.3	5.6	0	4.1	1.1	0.08	30.2
2007	22.8	6	1.3	4.2	1.4	0.2	35.9
2008	23.2	4.1	4.6	4.1	1	0.3	37.3
2009	19.5	5.3	5	4.5	0.9	0.8	35.9
2010	17.6	7.8	4.5	3.9	1.2	3.1	38.1
2011	25.4	8.2	3.8	4.2	1.2	1.1	43.9
2012	26.5	8.2	3.4	4	1.3	2.5	45.9
2013	26.2	8.7	4.3	3.9	1.3	0.9	45.3
2014	27	8.9	6.1	4.2	1.4	1.7	49.3
2015	26.8	7.8	6.2	3.9	1.2	2.5	48.4
2016	24.5	7.7	6.5	4.3	1.2	2.1	46.3

-**Source**: EMRA"2017 Natural Gas Sector Report" Ankara, 2017, p.9.
-Ulgen, S et al" Turk stream Impact on Turkey's Economy and Energy Security" Center for Economic and Foreign Policy, EDA'S,2017,P.14

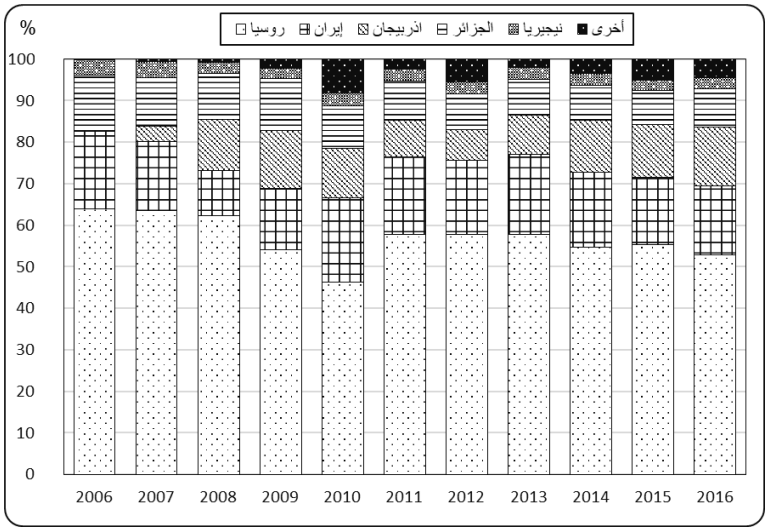

شكل(١٩) التوزيع النسبي لواردات تركيا من الغاز الطبيعي من عام٢٠٠٦ إلى عام٢٠١٦

٤- التحول لمركز إقليمي لتجارة عبور الغاز الطبيعي

تستهدف تركيا أن تصبح مركزاً إقليمياً لتجارة الغاز الطبيعي بحلول عام٢٠٢٦ ، حيث تخطط لأن يدخل أراضيها سنوياً نحو١٥٦ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي ، كما يتضح من الجدول(١٦) والشكل(٢٠) ، بحيث يأتي ١٤٤ مليار متر مكعب منها عبر خطوط الأنابيب ، والباقي يأتي كغاز مسال ، على أن تستهلك تركيا نحو٦٥ مليار متر مكعب من تلك الكمية ، ليتبقى ٩١ مليار متر مكعب يعاد ضخها إلى قارة أوروبا(Turkey Ministry of Foreign Affairs,2018,p.40) .

جدول(١٦) واردات تركيا المستهدفة من الغاز الطبيعي في عام٢٠٢٦.

المصدر	الكمية بالمليار متر مكعب سنوياً	%	الوسيلة
Blue stream	٣٢	٢٠.٥	الأنابيب
Trans Balkan	١٤	٨.٩	الأنابيب
أذربيجان وتركمنستان وكازخستان	٤٠	٢٥.٦	الأنابيب
إيران	٤٠	٢٥.٦	الأنابيب
شرق المتوسط	١٨	١١.٥	الأنابيب
LNG الجزائر ونيجيريا	١٢	٧.٧	السفن
الإجمالي	١٥٦	١٠٠	
Source: Turkey Ministry of Foreign Affairs, 2018, p.40.			

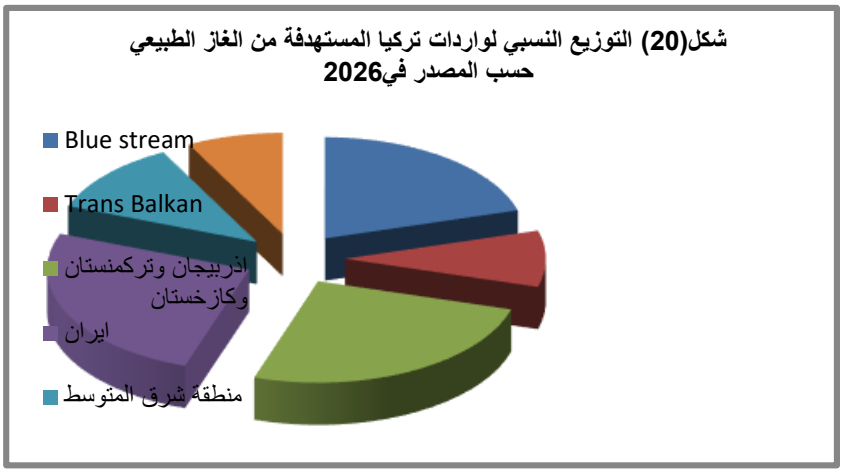

أرادت تركيا أن يمر مشروع خط أنابيب غاز شرق المتوسط إلى أوروبا عبر أراضيها ، غير أن علاقاتها المتوترة مع غالبية الدول الأخرى المعنية قد جعلت هذا الخيار غير واقعي للغاية ، وتحاول تركيا عرقلة مشروع خط أنابيب غاز شرق المتوسط ، وجني حصة كبيرة من الغاز القبرصي ، وربما يكون ذلك أحد أهدافها من توقيع مذكرة التفاهم مع حكومة الوفاق الوطني الليبية ، التي ترى أنها تحول دون مد خط أنابيب غاز شرق المتوسط بين قبرص واليونان ، لأن ذلك يتطلب موافقة تركيا على عبور الأنبوب عبر جرفها القاري.

ثانياً: الدوافع الجيوبولتيكية للجبهة الداعمة لجمهورية قبرص

تشكلت جبهة داعمة لجمهورية قبرص ومضادة للتوجهات الجيوبولتيكية التركية تضم كل من جمهورية قبرص واليونان وإسرائيل ، ثم توسعت تلك الجبهة لتضم فرنسا وإيطاليا ، بالإضافة إلى بعض دول منطقة الشرق الأوسط ، كما شكل الاتحاد الأوروبي ظهيراً لتلك الجبهة ، وتعددت الدوافع الجيوبولتيكية لتلك الجبهة ما بين احتواء تركيا ، وحماية جمهورية قبرص ، والسيطرة على الموارد الهيدروكربونية.

١- احتواء تركيا

يمكن تفسير توقيع الاتفاقية الحكومية الدولية بشأن مشروع خط أنابيب غاز شرق المتوسط في ٣ يناير عام ٢٠٢٠ ، على أنه أحد أوضح مظاهر تشكيل جبهة إقليمية مضادة لاحتواء تركيا، من وجهة نظر جيوبولتيكية تشكل اتفاقية زابيون Zappeion

تتويجاً للتعاون الثلاثي بين كل من اليونان وقبرص وإسرائيل ، والذي بدأ في عام ٢٠١٠ في أعقاب الخلاف التركي الإسرائيلي ، إن حقيقة أن المادة ٧ من الاتفاقية الدولية الحكومية بشأن خط أنابيب غاز شرق المتوسط تدعو إلى إنشاء اتفاقية أمنية ثلاثية لحماية خط الأنابيب تدل على الأهمية الاستراتيجية التي تنسبها حكومات الدول الثلاث إلى المشروع(Observatoire de la Turquie Contemporaine,2020,p.5).

تلتقط اتفاقية Zappeion التحدي الذي ألقاه الرئيس التركي عندما ألمح إلى أن توقيع مذكرة تفاهم المنطقة الاقتصادية الخالصة مع حكومة الوفاق الوطني الليبي قد أحبط خطط شركاء خط أنابيب غاز شرق المتوسط لبناء خط الأنابيب ، وعليه ترى تلك الدول الثلاث أن الترويج الفعال لخط أنابيب غاز شرق المتوسط يمثل الرد الفعلي لها على عقيدة الوطن الأزرق التركية(Observatoire de la Turquie Contemporaine,2020,p.6).

تركز سياسة الاتحاد الأوروبي الحالية تجاه منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط على الاحتواء الناعم soft containment لتركيا ، حيث اتسمت بفرض عقوبات جديدة عليها في فبراير ٢٠٢٠. وجاءت هذه الإجراءات بناءً على طلب جمهورية قبرص واليونان وفرنسا وإيطاليا ، في محاولة للحد من حملات التنقيب التركية غير القانونية بالمنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية قبرص ، وقد تم إبراز هذه الديناميكية بشكل أكبر في مايو ٢٠٢٠ في إعلان مشترك صادر عن جمهورية قبرص وفرنسا واليونان إلى جانب كل من مصر والإمارات العربية المتحدة ، والذي حث تركيا على الاحترام الكامل للسيادة والحقوق السيادية لجميع الدول في مناطق ولايتها البحرية في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط وأدان بشدة التدخل العسكري التركي في ليبيا، وردت تركيا باتهام تلك الدول بتشكيل تحالف الشر alliance of evil الذي من شأنه أن يخلق فوضى إقليمية وعدم استقرار (Aydıntaşbaş et al, 2020,p.3).

٢- حماية جمهورية قبرص

منذ محاولة اليونان الفاشلة لضم جزيرة قبرص عام ١٩٧٤، وما ترتب عليها من عواقب كارثية على القبارصة اليونانيين ، احتلت اليونان مقعداً خلفياً في المسائل القبرصية باتباع عقيدة "نيقوسيا تقرر، أثينا تؤيد" ، وقد كفل الدعم اليوناني لجمهورية قبرص الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٤ (International Crisis

.Group,2014,p.21)

اتسمت السياسة الخارجية اليونانية بخطاب أكثر قومية وقائم على الهوية ، بهدف مواجهة التطلعات الإقليمية التركية ، مما أشعل العداء التاريخي بين اليونان وتركيا ، والذي يؤثر في النهاية على النزاع القبرصي ، حيث تتبنى اليونان مرة أخرى دورًا حمائياً تجاه القبارصة اليونانيين ، وتؤدي زيادة الهوية والخطاب القومي في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط إلى إضفاء الشرعية على السباق الجيوبولتيكي للسيطرة على موارد الطاقة في هذه المنطقة (Palacios,2015,p.10) ، ويسير المسؤولون اليونانيون على خط أدق في مواءمة موقفهم مع جمهورية قبرص في مداولات الاتحاد الأوروبي ، وقد اعتبر السياسيون اليونانيون تقليدياً أن نزاعهم مع تركيا لا ينفصل عن مشاكل القبارصة اليونانيين معها ، ويصور السياسيون اليونانيون الأكثر تشدداً أي حوار مع تركيا على أنه خيانة لجمهورية قبرص طالما أن لتركيا قوات على أرض الجزيرة (International .Crisis Group,2021,p.13)

في أعقاب إرسال تركيا لسفينة حفر للقيام بعملية حفر جديدة داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية قبرص عام ٢٠١٩ ، أعلن الاتحاد الأوروبي أن تلك الأنشطة التركية غير قانونية ، وأعلن كذلك تضامنه الكامل مع جمهورية قبرص(Council of the . (EU,2020,p.1

٣- السيطرة على الموارد الهيدروكربونية لقبرص

تحتاج اليونان بشدة لموارد الغاز الطبيعي الفائضة عن حاجة الدول المنتجة بمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط ، حيث تستورد سنوياً نحو٤ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي ، بينما لا تنتج محلياً سوى كمية ضئيلة للغاية ، ويوضح الجدول(١٧) والشكل(٢١) التوزيع النسبي لواردات اليونان من الغاز الطبيعي عام٢٠١٦.

جدول (١٧) التوزيع النسبي لواردات الغاز الطبيعي لليونان تبعاً للمصدر عام٢٠١٦

الدولة المصدرة	%
روسيا الاتحادية	٦٥
الجزائر	١٧
تركيا	١٦
النرويج	٢
الإجمالي	١٠٠

Source: International Energy Agency"Energy Policies of IEA Countries-Greece2017 Review".

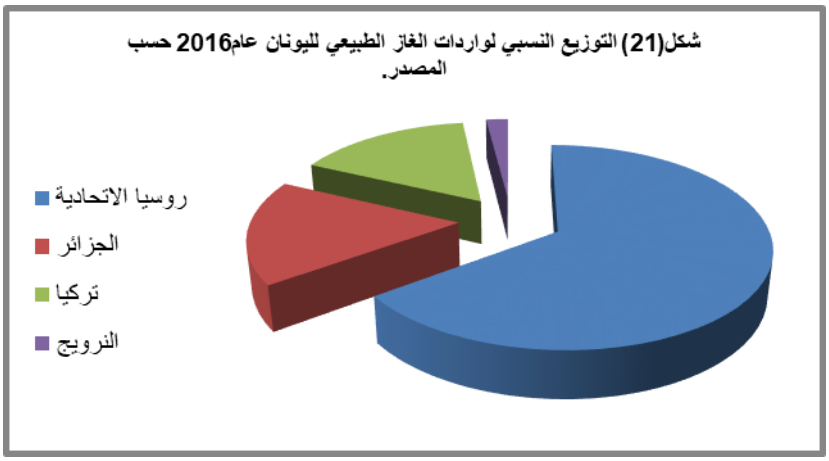

يشكل الغاز الطبيعي نحو٩% فقط من مركب الطاقة اليوناني ، كما يتضح من الجدول(١٨) والشكل(٢٢) ، وهي نسبة منخفضة في مواجهة البترول والفحم .

جدول(١٨) مركب الطاقة اليوناني عام٢٠١٦

المصدر	%
البترول	٥٤
الغاز الطبيعي	٩
الفحم	٢٥
الكهرومائية	٤
المتجددة	٨
الإجمالي	١٠٠

Source: International Energy Agency"Energy Policies of IEA Countries-Greece2017 Review".

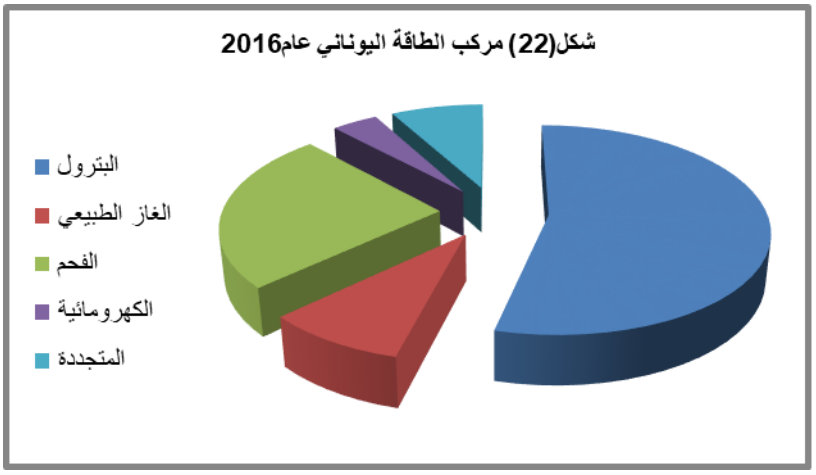

٤- حماية شركات البترول الأوروبية

قفزت فرنسا بسرعة لدعم جمهورية قبرص واليونان في صراعهما مع تركيا ، ليس فقط على الصعيد الدبلوماسي ولكن أيضًا على الصعيد العسكري ، وخلال قمة الأورومتوسطية السابعة أشار الرئيس الفرنسي وزملاؤه من قادة اليونان وجمهورية قبرص ومالطا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال في بيانهم الختامي إلى دعمهم الكامل وتضامنهم مع جمهورية قبرص واليونان في مواجهة تركيا ، مع حث الأخيرة على إنهاء الأنشطة الأحادية وغير القانونية في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط ، ذهب الرئيس الفرنسي إلى أبعد من ذلك عشية القمة ، قائلاً: "نحن الأوروبيين بحاجة إلى أن نكون واضحين وحازمين مع تركيا ، التي تتصرف اليوم بطريقة غير مقبولة ، وأكد أنها لم تعد شريكاً في المنطقة .(Palacios,2015,p.11)

عمقت فرنسا تعاونها الاستراتيجي والدفاعي مع جمهورية قبرص واليونان ، وذلك لحماية حصة شركة الطاقة الفرنسية الكبرى توتال في سبع مناطق استكشافية بالمنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص ، وللتعبير عن مجموعة من الخلافات مع تركيا من ليبيا إلى سوريا(Palacios,2015,p.12).

المبحث الخامس: الحلول المقترحة لتسوية النزاع

طرح أطراف النزاع عدة حلول لتسويته ، غير أن أياً منها لم يحظى بقبول عام من قبل الأفرقاء المتنازعين ، لغياب الثقة بين تلك الأطراف ، كما طرح الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة مقترحات لوضع أطراف النزاع على الطريق الصحيح للوصول لاتفاق.

١- القبارصة الأتراك- الموارد أولاً

تمسك الجانب القبرصي التركي دائماً بالرأى القائل بأن التعاون بشأن الموارد الهيدروكربونية لقبرص سيكون حافزاً للتوصل لتسوية تفاوضية بشأن المسألة القبرصية ، وقد طرح القبارصة الأتراك مبادرة بشأن الموارد الطبيعية في سبتمبر عام ٢٠١١ تضمنت ما يلي:

- **إنشاء لجنة ثلاثية تعني بكل جوانب مسألة الهيدروكربونات.**
- **نقل موارد الجزيرة الطبيعية إلى أوروبا عبر تركيا.**

وقد رفض القبارصة اليونانيون تلك المقترحات (الممثل الدائم للجمهورية التركية لشمال قبرص، ديسمبر،٢٠١٤، ص٤).

قدم القبارصة الأتراك مقترحاً جديداً في يوليو من عام ٢٠١٩ بشأن الموارد الهيدروكربونية ، وقد استهدف هذا المقترح إقامة التعاون بين القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين بشأن الموارد الهيدروكربونية التي يتمتعون بحقوق متساوية عليها بصفتهم شركاء متساوين في ملكية الجزيرة ، بما فيها تقاسم الإيرادات ، واستفادة الجانبين معاً من هذه الموارد بالتزامن ، ويتوخى المقترح إنشاء لجنة مشتركة تتألف من عدد متساو من الأعضاء القادمين من الجانبين ، برعاية الأمم المتحدة وتيسير منها ، على أن يشارك الاتحاد الأوروبي بصفة مراقب ، وتضمن الاقتراح تفاصيل تتعلق بهيكل اللجنة وأهدافها وولايتها ، وبإنشاء صندوق وسبل استخدامه ، مما سينشىء روابط بين الجانبين ويزيد الثقة بين شعبي الجزيرة ، وفي حال تنفيذ هذا المقترح سيكون من شأنه أن يطلق مرحلة تعاون جديدة بين الجانبين ، وأن يسهم في تطوير وتعزيز السلم والاستقرار والتعاون في المنطقة ، وأن يخلق أرضية مناسبة لإيجاد حل للقضية القبرصية ، غير أن الجانب القبرصي اليوناني رفض ذلك الإقتراح (the Chargé d'affaires a.i. of the Permanent Mission of Turkey to the United Nations, 10 jan, 2020, p.2) .

أعلن القبارصة الأتراك عن استعدادهم للتنقيب عن الموارد الطبيعية للجزيرة واستغلالها بالتعاون مع الطرف القبرصي اليوناني ، على أساس مبدأ التوزيع العادل المنصف Equitable Distribution للموارد ، وأكدوا أن الإيرادات المتحققة للطرفين من مثل هذا الترتيب سوف تعود بالنفع الاقتصادي على كلا الطرفين ، وستسهم بصورة أساسية في

تمويل التسوية الشاملة للمسألة القبرصية (الممثل الدائم للجمهورية التركية لشمال قبرص، مايو،٢٠١٤، ص٤).

٢- القبارصة اليونانيون- الحل الشامل

يقر القبارصة اليونانيون بأن للقبارصة الأتراك الحق في الموارد الهيدروكربونية لقبرص ، لكنهم يرهنون حصولهم علي حقهم هذا بتسوية المسألة القبرصية ، ويؤكد القبارصة اليونانيون أن رفضهم لخطة عنان التي كانت تتضمن تأسيس دولة فيدرالية لم يكن رفضاً لإعادة توحيد الجزيرة ، بل كان تعبيراً عن قلقهم ومخاوفهم من حقيقة أن الخطة لم تنص على انسحاب جميع القوات الأجنبية من جزيرة قبرص ، ولم تلغ حق القوات الأجنبية في التدخل من جانب واحد ، ولم تقدم ضمانات كافية لتنفيذ التزامات كل جانب ، ولم تنص على انسحاب المستوطنين الأتراك من الجزيرة.

يرى القبارصة اليونانيون أنه يجب أن يكون حل المشكلة القبرصية عادلاً وعملياً وقابلاً للحياة ، ويجب أن تظل قبرص دولة مستقلة وموحدة ، كما يجب ألا يعترف الحل بالحقوق الغازية لأي دولة ، ولا ينبغي أن تكون قبرص رهينة لتركيا أو من قبل مصالح أجنبية أخرى ، ويجب أن ينص الحل على الانسحاب الكامل لجميع القوات الأجنبية ، وإلغاء نظام الضمان الذي عفا عليه الزمن ، وانسحاب المستوطنين ، ويجب أن يضمن كذلك وحدة الدولة والمؤسسات والمجتمع والاقتصاد ويجب أن يتماشى مع المكتسبات الأوروبية وأن يحترم بالكامل المبادئ التي يقوم عليها الاتحاد الأوروبي (https://mfa.gov.cy/).

٣- تركيا

ترى تركيا أنه لا يمكن للجانب القبرصي التركي أن يقف مكتوف الأيدي أمام رفض الجانب القبرصي اليوناني المستمر للتعاون ، بل على الجانب القبرصي التركي أن يتخذ تدابير سلمية معادلة ومماثلة لحماية حقوقه المتأصلة وغير القابلة للتصرف في الموارد الهيدروكربونية حول الجزيرة (the Chargé d'affaires a.i. of the Permanent Mission of Turkey to the United Nations,10 jan,2020,p.2) .

تقترح تركيا أن الحل بالنسبة لتعارض امتيازات التنقيب عن الموارد الهيدروكربونية الممنوحة من قبل القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين لطرفين مختلفين في منطقة واحدة هو :

- **إما توقف الطرفين في وقت واحد لحين التوصل لتسوية للمسألة القبرصية.**
- **أو أن يحدد الطرفان معاً المسار المستقبلي لأنشطة النفط والغاز الطبيعي في مناطق الولاية البحرية لقبرص بما في ذلك التشارك في العوائد.**

تربط تركيا التفاوض على الحدود البحرية مع جمهورية قبرص غرب جزيرة قبرص بتوصل طرفي النزاع القبرصي لتسوية بشأن المسألة القبرصية.

٤- الاتحاد الأوروبي-التفاوض أو اللجوء للتحكيم

أكد الاتحاد الأوروبي على الحاجة إلى اتخاذ خطوات ملموسة نحو خلق بيئة مواتية للحوار والتفاوض بحسن نية بين تركيا وجمهورية قبرص ، مع الاحترام الكامل للقانون الدولي ، سعياً إلى تحقيق مبدأ علاقات حسن الجوار، ورحب الاتحاد الأوروبي بالدعوة التي وجهتها جمهورية قبرص إلى تركيا للتفاوض بحسن نية على تحديد الحدود البحرية بين سواحلها ذات الصلة ، مؤكداً أن الإجراءات التصعيدية التي قامت بها تركيا بالقيام بالحفر داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية قبرص تسير في الاتجاه المعاكس ، ودعا تركيا إلى احترام سيادة قبرص وحقوقها السيادية وفقاً للقانون الدولي(Council of the EU,2020,p.1).

يرى الاتحاد الأوروبي أنه يجب على تركيا تجنب توجيه التهديدات واتخاذ الإجراءات التي تضر بعلاقات حسن الجوار، ويجب أن تحترم تركيا القانون الدولي ، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، ولا سيما سيادة جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على مياهها الإقليمية وكذلك جميع حقوقها السيادية في مناطق ولايتها البحرية ، بما في ذلك تلك التي تولدها الجزر (Council of the EU,2020,p.2).

٥- الأمم المتحدة

كانت الموارد الطبيعية لجزيرة قبرص بموجب خطة الأمم المتحدة لتسوية المسألة القبرصية والتي تعرف بخطة عنانThe annan plan لعام ٢٠٠٤ تقع ضمن اختصاص الحكومة الفيدرالية ، مما يعني أن إدارة الموارد الطبيعية على الأقل ستخضع للولاية المشتركة للقبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك ، وفي الاتفاق الذي توصل إليه الجانبان بشكل ثنائي عبر المحادثات ، ستذهب جميع العوائد من استغلال الموارد الهيدروكربونية إلى الحكومة الاتحادية(International Crisis Group, 2012, p.4).

رفض القبارصة اليونانيون خطة عنان بعد الاستفتاء الذي جرى عام ٢٠٠٤، بينما قبلها القبارصة الأتراك ، وبالتالي لم تدخل حيز التنفيذ.

النتائج والتوصيات:

لعل من أهم نتائج الدراسة ما يلي:

– ما كان للنزاع على الموارد الهيدروكربونية بالمنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص أن ينشأ لولا تفكك الدولة القبرصية ، وما كان تفكك الدولة القبرصية ليحدث لولا الانقسام الإثني القبرصي وفشل القبارصة في الاتفاق على مبرر لوجود دولتهم الموحدة .

– انعكست حالة التفكك السياسي لدولة قبرص على تحديد منطقتها الاقتصادية الخالصة ، حيث عمدت جمهورية قبرص إلى تحديدها بمعزل عن القبارصة الأتراك ، وعمدت الجمهورية التركية لشمال قبرص إلى تحديدها بالاتفاق مع تركيا بمعزل عن القبارصة اليونانيين ، مما ترتب عليه تنازع الطرفين بدعوى امتلاكهما للحقوق السيادية على كامل المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص ، وعلى موارد تلك المنطقة.

– تدخلت تركيا بشكل علني في النزاع القبرصي لسببين ، أولهما ما حصلت عليه شركة النفط التركية من امتياز للتنقيب عن الموارد الهيدروكربونية في المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص نيابة عن الجمهورية التركية لشمال قبرص ، وثانيهما تداخل الجرف القاري التركي مع المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية قبرص.

– تتعدد مظاهر النزاع على الموارد الهيدروكربونية بالمنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص ، حيث تشمل النزاع على مناطق الاستكشاف ، وازدواجية امتيازات التنقيب عن الموارد الهيدروكربونية ، وتصادم الأنشطة الاستكشافية ، والنزاع على استغلال الحقول المكتشفة ، والنزاع على مسارات خطوط أنابيب نقل الغاز الطبيعي.

– تحول النزاع المحلي القبرصي على الموارد الهيدروكربونية إلى تنافس جيوبولتيكي إقليمي بين جبهتين تتزعم جمهورية قبرص واليونان إحداهما ، وتتزعم تركيا الثانية ، وتتعد الدوافع الجيوبولتيكية التي تكمن وراء سلوك أطراف كل جبهة منهما.

– أدى تشعب النزاع وتعدد الفاعلين فيه إلى تعقيده وتأزمه ، وبات من الصعب التعامل مع تداعياته بدون العودة إلى جذوره ، وقد سمح الانقسام الإثني القبرصي المتجذر تاريخياً

مع ضعف طرفيه المحليين للقوى الإقليمية بأن توظف ذلك النزاع لخدمة أجنداتها القومية .

– قد يتأزم النزاع بشكل أكبر في المستقبل القريب عندما يبدأ إنتاج الغاز الطبيعي من حقل أفروديت وغيره من حقول الغاز الطبيعي القبرصية ، وعندما تتدفق عوائد تصديره ، مما سينعكس سلباً على محاولات تسوية المسألة القبرصية .

– قد يكون من غير المحتمل لجوء أطراف النزاع لاستخدام القوة ، حيث لن تقوى تركيا على إشعال حرب حول الموارد الهيدركربونية لقبرص في ظل تواجد شركات الطاقة الأوروبية والأمريكية العملاقة ، بالإضافة إلى وجود شركة ديلك الإسرائيلية ، وفي المقابل لن تلجأ جمهورية قبرص ومن ورائها اليونان لإشعال حرب حول تلك الموارد ما دامت تلك الموارد تحت سيطرتها.

التوصيات

يوصي البحث بما يلي:

– أن تلتزم جمهورية قبرص بتقاسم حصة من صافي إيرادات الموارد الهيدروكربونية مع القبارصة الأتراك ، بحيث تتناسب حصتهم مع نسبتهم من إجمالي مواطني جزيرة قبرص، وربما يكون ذلك من خلال آلية تشرف عليها الأمم المتحدة .

– تشكيل لجنة مشتركة من ممثلين عن جمهورية قبرص وعن الجمهورية التركية لشمال قبرص تختص بمناقشة قضايا الطاقة في جميع أنحاء الجزيرة .

– أن تعيد جمهورية قبرص تقييم جدوى مد خط أنابيب لتصدير الغاز الطبيعي عبر تركيا ، إذا كان ذلك أكثر جدوى من المنظور الاقتصادي من مشروع خط أنابيب غاز شرق المتوسط ، على أن تضمن تركيا توصيله إلى اليونان .

– أن تقدم تركيا الضمانات التجارية والسياسية الكافية لتطمئن جمهورية قبرص إلى تصدير الغاز الطبيعي القبرصي عبر أراضيها.

– أن يعمل الاتحاد الأوروبي على جذب القبارصة الأتراك لتخفيف ارتباطهم بتركيا ، وتحفيزهم على التوصل لتسوية بشأن المسألة القبرصية .

– يجب أن توافق تركيا وقبرص على رفع نزاعهما بشأن مناطق الولاية البحرية إلى محكمة العدل الدولية أو محكمة تحكيم.

– ينبغي على الاتحاد الأوروبي تحفيز تركيا من خلال إعادة فتح ملف انضمامها إلى

الاتحاد الأوروبي ، مما قد يشجع تركيا على تقليل تدخلها في النزاع القبرصي.

المصادر والمراجع

أولاً المصادر العربية:

-قرار مجلس الأمن رقم٥٥٠ المؤرخ في ١١ أيار/مايو ١٩٨٤.
https://www.un.org/securitycouncil/ar/content/resolutions-adopted-security-council-1984

-قرار مجلس الأمن رقم٥٤١ لسنة١٩٨٣ المؤرخ في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ ، متاح في
https://www.un.org/securitycouncil/ar/content/resolutions-adopted-security-council-1983

-محمد دانا: مرفق الرسالة المؤرخة ١٥ ديسمبر ٢٠١٤ والموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للجمهورية التركية لشمال قبرص .

-الأمم المتحدة: اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، نيويورك،١٩٨٨.

ثانياً: المصادر الأجنبية

-Agreement between the Government of the State of Israel and the Government of the Republic of Cyprus on the Delimitation of the Exclusive Economic Zone, signed in Nicosia on 17 December 2010 .

-Agreement between the Republic of Cyprus and the Arab Republic of Egypt on the Delimitation of the Exclusive Economic Zone, 17 February 2003 .

-Agreement between the Republic of Cyprus and the Republic of Lebanon on the Delimitation of the Exclusive Economic Zone, 2007.

-BP Statistical Review 2016.

-Council of the EU "Statement of the EU Foreign Ministers on the situation in the Eastern Mediterranean" 15 May 2020.

-Cyprus Ministry of Energy, Commerce and Industry' 'Hydrocarbons Service-Hydrocarbon Licenses" http://www.meci.gov.cy/meci/hydrocarbon

-Cyprus, Law to provide for the Proclamation of the Exclusive Economic Zone by the Republic of Cyprus, 2 April 2004

-Cyprus, Notification of the Minister for Foreign Affairs of the

Republic of Cyprus made pursuant to article 3, paragraph 3, of the Exclusive Economic Zone and the Continental Shelf Laws (consolidation of Laws 64(1)/2004, 97(1)/2014)
-Cyprus, the Exclusive Economic Zone and the Continental Shelf Laws 2004 and 2014 (consolidation of Laws 64(1)/2004, 97(1)/2014), October 2014
-Cyprus: Letter dated 11 July 2019 from the Chargé d'affaires a.i. of the Permanent Mission of Cyprus to the United Nations addressed to the Secretary-General.
-Cyprus: Letter dated 12 December 2018 from the Permanent Representative of Cyprus to the United Nations addressed to the Secretary-General.
-Cyprus: Letter dated 13 February 2014 from the Permanent Representative of Cyprus to the United Nations addressed to the Secretary-General.
-Cyprus: Letter dated 15 June 2012 from the Permanent Representative of Cyprus to the United Nations addressed to the Secretary-General.
-Cyprus: Letter dated 19 February 2019 from the Permanent Representative of Cyprus to the United Nations addressed to the Secretary-General.
-Cyprus: Letter dated 19 May 2014 from the Permanent Representative of Cyprus to the United Nations addressed to the Secretary-General.
-Cyprus: Letter dated 20 July 2020 from the Permanent Representative of Cyprus to the United Nations addressed to the Secretary-General.
-Cyprus: Letter dated 30 April 2020 from the Permanent Representative of Cyprus to the United Nations addressed to the Secretary-General.
-Cyprus: Letter dated 4 May 2017 from the Permanent Representative of Cyprus to the United Nations addressed to the Secretary-General.
-Cyprus: Letter dated 5 December 2013 from the Permanent Representative of Cyprus to the United Nations addressed to the Secretary-General.
-Cyprus: Letter dated 6 October 2014 from the Chargé d'affaires a.i.

of the Permanent Mission of Cyprus to the United Nations addressed to the Secretary-General.
-Cyprus: Letter dated 7 April 2016 from the Permanent Representative of Cyprus to the United Nations addressed to the Secretary-General.
-EMRA"2017 Natural Gas Sector Report" Ankara, 2017.
-EMRA"2017 Natural Gas Sector Report" Ankara, 2017.
- https://www.depa.gr/international-infrastructures/?lang=en
- https://www.mfa.gov.tr
-https://www.mfa.gov.tr/greek-cypriots-unilateral-activities-in-the-eastern-mediterranean.en.mf
-International Energy Agency "Energy Policies of IEA Countries-Greece2017 Review."
-International Energy Agency' 'Turkey 2021-Energy Policy Review, Website: www.iea.org
-Lebanon, Decree No. 6433, Delineation of the boundaries of the exclusive economic zone of Lebanon,2011.
-Lebanon: A letter dated 20 June 2011 from the Minister for Foreign Affairs and Emigrants of Lebanon addressed to the Secretary-General of the United Nations concerning the Agreement between the Government of the State of Israel and the Government of the Republic of Cyprus on the Delimitation of the Exclusive Economic Zone, signed in Nicosia on 17 December 2010.
-M.Z.N. 144. 2019. LOS of 7 May 2019: Deposit by Cyprus of a list of geographical coordinates of points, accompanied by an illustrative map, concerning the northern and north-western outer limits of the exclusive economic zone and the continental shelf, as contained in the Notification of the Minister for Foreign Affairs of the Republic of Cyprus made pursuant to article 3, paragraph 3, of the Exclusive Economic Zone and the Continental Shelf Laws (consolidation of Laws 64(1)/2004, 97(1)/2014.
-M.Z.N. 47. 2004. LOS of 20 April 2004: Deposit of a nautical chart showing the median line as referred to in the Agreement between the Republic of Cyprus and the Arab Republic of Egypt on the delimitation of the exclusive economic zone of 17 February 2003 and the list of geographical coordinates of points defining that line.
-M.Z.N.85.2011.LOS of 14 November 2011 Deposit of a chart and

lists of geographical coordinates of points defining the Western, Northern and Southern limits of Lebanon's exclusive economic zone, accompanied by Decree No. 6433 - Delineation of the boundaries of the exclusive economic zone of Lebanon, 1 October 2011.law of the bulletin No.77.
-Statistical Service of Cyprus, Census of Population 2011-Main Results.
-Statistical Service of Cyprus, Statistical Abstract 2018, Report No 64.
-Turkey Ministry of Energy and Natural Resources.
-Turkey Ministry of Foreign Affairs "Turkey's Energy Strategy' 'Deputy Directorate General for Energy, Water and Environment, January 2009.
-Turkey: Annex to the Letter dated 18 March 2020 from the Permanent Representative of Turkey to the United Nations addressed to the Secretary-General.
-Turkey: Letter dated 10 January 2020 from the Chargé d'affaires a.i. of the Permanent Mission of Turkey to the United Nations addressed to the Secretary-General
-Turkey: Letter dated 12 April 2017 from the Permanent Representative of Turkey to the United Nations addressed to the Secretary-General.
-Turkey: Letter dated 13 November 2019 from the Permanent Representative of Turkey to the United Nations addressed to the Secretary-General.
-Turkey: Letter dated 18 March 2020 from the Permanent Representative of Turkey to the United Nations addressed to the Secretary-General.
-Turkey: Letter dated 2 July 2020 from the Permanent Representative of Turkey to the United Nations addressed to the Secretary-General.
-Turkey: Letter dated 21 September 2019 from the Permanent Representative of Turkey to the United Nations addressed to the Secretary-General.
-Turkey: Letter dated 25 April 2014 from the Permanent Representative of Turkey to the United Nations addressed to the Secretary-General.

-Turkey: Letter dated 25 April 2014 from the Permanent Representative of Turkey to the United Nations addressed to the Secretary-General.
-Turkey: Letter dated 30 May 2014 from the Chargé d'affaires a.i. of the Permanent Mission of Turkey to the United Nations addressed to the Secretary-General A/68/902.
-Turkish Republic of Northern Cyprus "Representative OF Turkish Republic of Northern Cyprus, 2014.
-Turkish Republic of Northern Cyprus "Representative OF Turkish Republic of Northern Cyprus, 2019.
-U.S .Energy Information Administration.
-U.S. Energy Information Administration.
-UN, " The Comprehensive Settlement Of The Cyprus Problem, 31Mar 2004.
- www.mfa.gov.tr

ثالثاً: المراجع العربية

-راى عبد النور: المنطقة الاقتصادية الخالصة الجزائرية- حتمية طاقوية، مجلة الفكر القانوني والسياسي، جامعة عمار ثليجي الأغواط ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مجلد٤، العدد١،٢٠٢٠.

-سليمان زرباني: إشكالات تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة والحلول الممكنة في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، مجلة آفاق علمية، المجلد١٢،العدد٢، ٢٠٢٠.

-سليمان صالح الغويل: المنطقة الاقتصادية الخالصة -دراسة قانونية وفقاً لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، مجلة قاريونس، السنة١٢، العدد١٩٩٩،٢.

-كريم محمد الصباغ: التقسيم العادل لحقول النفط والغاز بمنطقة شرق البحر المتوسط، مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق ، جامعة دمياط، العدد الثالث، يناير ٢٠٢١.

-ماهر حمدي عيش: المياه الإقليمية والمنطقة الاقتصادية الخالصة لمصر في البحر المتوسط-دراسة في الجغرافيا السياسية، دكتوراة غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة المنوفية،٢٠٠٤.

-محمد رضا الديب: تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة في القانون الدولي، مجلة

الدراسات الدبلوماسية، معهد الدراسات الدبلوماسية، العدد ٦،١٩٩٠.

-محمد شوقي عبد العال: ترسيم حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة بين مصر وقبرص وأثرها على ثروات مصر بالمنطقة، مجلة آفاق سياسية، المركز العربي للدراسات والبحوث، العدد ١١،٢٠١٤.

-وزارة الخارجية التركية :مقالة السيد مولود تشاووش أوغلو وزير الخارجية المنشورة بتاريخ ١٤ يوليو ٢٠١٩ .

رابعاً: المراجع الأجنبية

-Andrei, R"The Cyprus Issue and Natural Gas in the Eastern Mediterranean" September 2, 2019. https://www.geopoliticalmonitor.com/the-cyprus-issue-and-natural-gas-in-the-eastern-mediterranean/

-Areteos, E" Mavi Vatan and Forward Defense -The Sinuous Journey of a Republican and Imperial Hybridization " the Diplomatic Academy – University of Nicosia, 2020.

-Aydıntaşbaş, A, et al "Deep sea rivals: Europe, Turkey, and new eastern Mediterranean conflict lines Overview: Fear and loathing in the eastern Mediterranean" https://ecfr.eu/special/eastern_med/,2020. Backgrounders " September 2, 2019.

-Baran, D" The 'Drilling War' in the Eastern Mediterranean from an International Law Perspective" Sharq Strategic Research, 2019.

- CIA, World Fact Book, 2020.

-Dalay,G "Turkey, Europe, and the Eastern Mediterranean: Charting a way out of the current deadlock"2021

-Demiryol, T " Natural gas and geopolitics in the Eastern Mediterranean " September 2020.

-Denizeau, A" Mavi Vatan, the "Blue Homeland-The Origins, Influences and Limits of an Ambitious Doctrine for Turkey" the Institut français des relations internationales (Ifri) and the Policy Center for the New South, 2021.

-Gürel, A et al' 'The Cyprus hydrocarbons issue Context, positions and future scenarios" Peace Research Institute Oslo (PRIO), 2013.

-Hatay, M "Population and Politics in North Cyprus"Peace Research Institute Oslo, Friedrich Ebert Stiftung, PCC Report 2, 2017.

-Henderson, S "Cyprus Aims to Export Gas via Egypt "Sep 21, 2018. https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/cyprus-aims-export-gas-egypt
-Henderson, S "Cyprus Gas Discovery Could Be an East Mediterranean Game-Changer"2019.
-https://energyindustryreview.com/analysis/exclusive-economic-zone-and-the-energy-game-waves-in-the-mediterranean/
-International Crisis Group " Aphrodite's Gift: Can Cypriot Gas Power a New Dialogue? Report / Europe & Central Asia 2 April 2012.
-International Crisis Group" Turkey-Greece: From Maritime Brinkmanship to Dialogue" Report 263 Europe & Central Asia 31 May 2021.
-International Crisis Group "Cyprus –Bridging The Property Divide" Europe Report No210, 9 Des2010.
-International Crisis Group"Divided Cyprus: Coming to Terms on an Imperfect Reality" Europe Report N°229, 14 March 2014.
-Kose, M"The Dispute Between Turkey and Cyprus about the Offshore Hydrocarbons around the Island of Cyprus-The law of the sea approach for the dispute between the Republic of Turkey and the Republic of Cyprus about the exploration and exploitation of the oil and gas resources on the continental shelf of the island of Cyprus "Master's thesis in study program of Law of the Sea Summer 2019.
-Kliot ,A&Mansfield,P& "The political landscape of partition: The case of Cyprus, Political Geography, Volume 16, Issue 6, August 1997, Pages 495-521.
-Loizides, N& John, M" The 2002-04 Annan Plan in Cyprus -An Attempted UN-Mediated Constitutional Transition" Forum of Federations, 2019, Ontario (Canada).
-Marine regions .org.
-Matiru, V" Conflict and Natural Resource Management" FAO, 2000.
-Observatoire de la Turquie Contemporaine,"“Mavi Vatan” versus “Strategic Depth”: a Eurasist doctrine to replace a “neo-Ottomanist” doctrine?"2020.
-Olgun, M "Hydrocarbons Will Determine the Political Future of Cyprus" Istituto Affari Internazionali (IAI) (2019 (POWERING

THE FUTURE.
-Palacios, X" Conflict in Cyprus: religion, ethnicity and natural gas pipelines" Ieee, Opinion Document, August 9, 2018
-Rzayeva ,G" Gas Supply Changes in Turkey" Center for Strategic Studies, Oxford Institute For Energy Studaies,2018.
-United Nations Environment Programme & the United Nations Department of Political Affairs " Natural Resources and Conflict -A Guide for Mediation Practitioners"2015.
-Ulgen, S et al" Turk stream Impact on Turkey's Economy and Energy Security" Center for Economic and Foreign Policy, EDA'S, 2017.